INTERPOL

تحليل لاستشراف مستقبل العمل الشرطي: الخطوات الأولى نحو نموذج فكري جديد

وثيقة عمل من إعداد مركز الابتكار في الإنتربول

[النسخة 1]

آذار/مارس 2022

مقدمة

على مدى العقد الماضي، تغيرت حياتنا اليومية تغيراً جذرياً. فعلى الصعيد العالمي، باتت الرقمنة وما يرافقها من تطورات تقنية تحوّل مجتمعاتنا الحديثة بكافة جوانبها، بدءاً بطريقة تفاعلنا مع الآخرين ووصولاً إلى كيفية إدراكنا للعالم من حولنا. وفي هذا العالم سريع التغير، كيف سيبدو العمل الشرطي بنسخته المستقبلية بعد عشر سنوات؟ وبعد قرن من الزمن؟

معلومات أساسية عن وثيقة العمل والغرض منها

مع اقتراب الذكرى المئوية لتأسيس الإنتربول، بات من المناسب تماماً طرح هذا السؤال. وتمثّل وثيقة العمل هذه الخطوة الأولى في مسعى مركز الابتكار في الإنتربول على مدى عام إلى استشراف مستقبل العمل الشرطي، وتتخلله إسهامات قدمتها البلدان الأعضاء الـ 195 في المنظمة، بما في ذلك المقابلات والاجتماعات المخصصة لهذا الغرض والمؤتمرات الحضورية (راجع خريطة الطريق للفترة 2022-2023 في الصفحة 3). من هنا، فإن الغرض من هذا المسعى هو استشراف الموضوعات المهمة وتحديدها، وتوفير نقطة انطلاق لمناقشات عديدة سيتم عقدها في الفترة التي تسبق الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس الإنتربول في عام 2023.

بنية وثيقة العمل

تتكون وثيقة العمل من خمسة أقسام:
يبحث القسم ألف في كيفية تأثير الاتجاهات المستقبلية حول العالم في السياق الميداني للعمل الشرطي.
ويستنبط القسم باء "ضروب الواقع الجديد" بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون من هذه الاتجاهات العالمية ويبحث في التبعات على وظيفة العمل الشرطي وأدوارها ومسؤولياتها وقدراتها.
وفي القسم جيم، تتناول الوثيقة التحولات التي قد يكون من اللازم إدخالها على النماذج التنظيمية والقوى العاملة والمعدات في مواجهة عالم متغير.
ثم يتناول القسم دال الآثار المترتبة عن هذه التغييرات العديدة على التعاون الدولي بين أجهزة إنفاذ القانون.
وختاماً، يوجز القسم هاء ما سبق وورد في الوثيقة ويوضح مستقبل العمل الشرطي بمختلف جوانبه، كما ويعرض العديد من التوجهات الاستراتيجية كتوطئة نحو تشكيل رؤية عالمية.

وثيقة قيد الإعداد

ينبغي اعتبار وثيقة العمل هذه وثيقةً قيد الإعداد، وسيتم تحديثها مراراً وتكراراً بعد مختلف الخطوات المفصَّلة في خريطة الطريق أدناه. وقد أُعدَّت النسخة الحالية باستخدام عملية التحليل العالمي لاستشراف المستقبل وبإشراك شبكة STRATalks لاستشراف المستقبل في الإنتربول. ونحث بشدة البلدان الأعضاء في الإنتربول والجهات المعنية ذات الصلة على تفنيد هذه النتائج أو الإضافة عليها، وذلك عبر الاتصال بمركز الابتكار في الإنتربول عبر البريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int.

المحتويات

ألف

عالم سريع التغير

أولا. اتجاهات عالمية تعيد تشكيل السياق الميداني للعمل الشرطي

ثانيا. واقع جديد في بيئة العمل الشرطي في المستقبل

باء

إعادة تصور وظيفة العمل الشرطي

أولا. إعادة النظر في العمل الشرطي: المهمة نفسها لكن بنطاق مختلف؟

ثانيا. واجبات وقدرات جديدة لعالم متغير

جيم

اعتبارات للتأهب في المستقبل

أولا. مستقبل النماذج التنظيمية للشرطة

ثانيا. مستقبل القوى العاملة في أجهزة الشرطة

ثالثا. تجهيز شرطي المستقبل

دال

التبعات بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون حول العالم

أولا. التعاون الدولي في عالم متغير

ثانيا. نحو نسخة محدَّثة من التعاون الشرطي الدولي؟

هاء

نحو نموذج فكري جديد

أولا. مراجعة ما تم تحقيقه حتى الآن

ثانيا. التوجهات الاستراتيجية المحتملة لمستقبل العمل الشرطي

الحواشي والتذييل

خريطة الطريق للفترة 2022-2023

سعى مركز الابتكار في الإنتربول على مدى عام إلى استشراف مستقبل العمل الشرطي، وهو ما سيُستخدم لتمتين وثيقة العمل هذه. وتسلّط خريطة الطريق للفترة 2022-2023 الواردة أدناه الضوء على أبرز المراحل في تحقيق رؤية الإنتربول العالمية، إلا أنه لا ينبغي اعتبارها تسلسلاً زمنياً دقيقاً.
وإذا رغبتم بالمشاركة في هذه الأنشطة، يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int.

الخطوة الأولى

التعليقات من شبكة STRATalks لاستشراف المستقبل على وثيقة العمل

الخطوة الثانية

جلسة استشارية خلال الاجتماع الثاني لفريق الإنتربول الاستشاري للابتكار والتكنولوجيا

الخطوة الثالثة

مداخلات من برنامج الإنتربول العالمي للقيادات الشرطية الشابة

الخطوة الرابعة

مقابلات مع رؤساء أجهزة الشرطة وكبار رجال الأعمال والأوساط الأكاديمية

الخطوة الخامسة

اجتماعات افتراضية استشرافية بشأن موضوعات محددة تتناول العمل الشرطي بنسخته (نسخه) المستقبلية.

الخطوة السادسة

عقد نقاش في مؤتمر STRATalks السنوي وفي الجمعية العامة في عام 2022

الخطوة السابعة

مداخلة عن الرؤية العالمية للإنتربول في احتفال الذكرى المئوية في عام 2023

عالم سريع التغير

ألف

تعمل الاتجاهات العالمية على تحويل السياق الميداني للعمل الشرطي. وبالاستناد إلى عملية التحليل العالمي لاستشراف المستقبل التي يجريها الإنتربول، يبحث هذا القسم في أبرز محركات التغيير، ومنها مثلاً التقارب التكنولوجي والتغير المناخي. وهذه الاتجاهات، مجتمعةً، تفضي إلى 'ضروب واقع جديد' في العمل الشرطي. ففي القادم من العقود، ستواجه أجهزة إنفاذ القانون عالماً يزداد فيه التشابك بين الفضاءين المادي والرقمي، وحيث تتنامى الجريمة تعقيداً وعبوراً للحدود الوطنية، وحيث لا تنفك التوقعات الاجتماعية تتبدل بسرعة

أولا. اتجاهات عالمية (تعيد) تشكيل السياق الميداني للعمل الشرطي

ثانيا. واقع جديد في بيئة العمل الشرطي في المستقبل

اتجاهات عالمية تعيد تشكيل السياق الميداني للعمل الشرطي

كيف سيتحول العالم في القادم من العقود؟ من خلال عملية التحليل العالمي لاستشراف المستقبل التي يجريها الإنتربول، والتي تتضمن مداخلات من شبكة STRATalks لاستشراف المستقبل في الإنتربول، وتقارير من منظمات شرطية أخرى ومؤسسات تجارية ومعرفية (راجع التذييل 1)، فضلاً عن البحوث المكتبية، تمكن مركز الابتكار حتى الآن من تحديد تسعة اتجاهات متشابكة وعالمية يمكن أن نتوقع أنها ستؤثّر في البيئة الميدانية لعمل أجهزة إنفاذ القانون على المدى القصير والمتوسط والطويل.

1 التسارع والتقارب التكنولوجي

ستتسم العقود القادمة على الأرجح بتسارع الرقمنة وتعاظم الموصولية (الفائقة) والزيادة المطردة في حجم البيانات.[1] ومن المتوقع أن يؤدي التقارب بين مجالات مختلفة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والمواد الذكية أكثر وأكثر إلى محو الحدود بين الفضاءات المادية والرقمية والبيولوجية، بما يولّد تهديدات جديدة ويضفي قدراً أكبر من الضبابية على التحديات والفرص بالنسبة للعمل الشرطي.[2]

2 التوسع الحضري والمدن الذكية

وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، من المتوقع أن يعيش 68 بالمئة من سكان العالم في المناطق الحضرية بحلول عام 2050.[3] وفي الوقت نفسه، قد يؤدي تلاقي اتجاهات التكنولوجيا والتوسع الحضري إلى بروز المزيد من "المدن الذكية". ومن المحتمل أن ينجم عن ذلك مكامن ضعف سيبرية أخطر، فضلاً عن مصادر جديدة للأدلة والأدوات يتسلح بها المحققون المتأهبون بالشكل المناسب.[4]

3 التغيرات الاجتماعية والديمغرافية

على الصعيد العالمي، يُتوقَع أن تستمر حركات الهجرة الدولية، لا سيما بفعل الآثار الناجمة عن التغير المناخي.[5] وبالإضافة إلى ذلك، سيشهد العقد المقبل بلوغ كامل ما يُعرف بجيل زد (Z) سن النضوج.[6] لقد أبصر هذا الجيل بكليّته النور في العصر الرقمي، ويستخدم أبناؤه الهواتف الذكية بمعدلات عالية للولوج إلى وسائل التواصل الاجتماعي، ولهم أعراف وتوقعات مختلفة لها آثار تترتب على العمل الشرطي، وتحديداً في ما يتعلق بالتوظيف.[7]

4 مناخ متغير من المعلومات والثقة

في مختلف أنحاء العالم، تواجه العديد من الحكومات والشركات ووسائل الإعلام تدنياً متنامياً في الثقة وتفاقماً للاستقطاب الاجتماعي. وتُعد التكنولوجيا عاملاً مهماً في هذ المناخ المتغير من الثقة، لا سيما من خلال صعود الوسائط الاصطناعية والمعلومات الزائفة والمضللة التي يسّر الفضاء الرقمي تعميمها، وبطريقة غير مباشرة، تؤجج التطورات التكنولوجية مزيداً من المخاوف بشأن الخصوصية. ونتيجة لهذه التغيرات وغيرها، ستتبدى المحافظة على ثقة المجتمعات السكانية أحد أبرز التحديات في العمل الشرطي في القرن الحادي والعشرين.[8]

5 التغير المناخي وندرة الموارد

في خلال القادم من العقود، من المتوقع أن تزداد الآثار المادية الناجمة عن التغير المناخي حدةً. ومن المرجح أن تؤدي الظواهر الجوية القاسية الأكثر تواتراً وحدة إلى استنفاد القدرات والموارد المخصصة للسلامة العامة.[9] بدوره، يمكن أن يفضي تفاقم المخاوف لدى عموم الناس بشأن هذه المخاطر إلى استشراء جرائم جديدة (ومنها مثلاً الإبادة البيئية)، فضلاً عن مناشدة أجهزة الشرطة لتكون جزءاً لا يتجزأ من عملية الانتقال إلى نموذج أخضر.[10]

6 هل تيارات العولمة آخذة في التغير؟

أدى تفاقم انعدام المساواة في الدخل وتنامي المشاعر القومية إلى ردود أفعال رافضة للعولمة، وهو ما تجلى مثلاً في تصعيد الخلافات التجارية.[11] وفي القادم من العقود، من المرجح أن تبقى الشعبوية والقومية قوتين مضادتين وازنتين. وقد يكون لذلك تبعات على المدى الطويل بالنسبة للأنظمة الدولية المعتمَدة حالياً، بما فيها التعاون الدولي، إذ قد يفضي إلى الاعتماد بدرجة أكبر على الترتيبات الإقليمية أو الثنائية أو غير الرسمية.[12]

7 رقمنة الشؤون المالية

تستند العمليات الاقتصادية والمالية بشكل متزايد إلى التكنولوجيات الرقمية، ومن المتوقع أن تنال العملات الرقمية قبولاً أوسع نطاقاً على في القادم من العقود.[13] وسيطرح هذا الاتجاه تحديات جديدة بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون، ومنها مثلاً ما يختص بالتقنيات الجديدة لإخفاء حركة الأموال وارتكاب عدد أكبر من عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، وهو ما قد يستدعي اتباع مقاربات شاملة وجديدة للتعامل مع الجريمة المالية.

8 تغيّر أنماط الإنتاج: نحو ثورة صناعية رابعة؟

قد تدشن الفتوحات التكنولوجية الناشئة ثورة صناعية رابعة[14] من شأنها أن تخلّ بجوانب عديدة من العصر الحديث، بما في ذلك وسائل الإنتاج والتوزيع. وعلى سبيل المثال، يمكن للتقدم المحرَز على صعيد المواد الجديدة وأنماط التصنيع الذكي أن تعيد تشكيل عملية الإنتاج برمّتها، وتعيد هيكلة سلاسل القيمة وتغيّر تركيبة التجارة. ولئن أتاحت أوجه التطور هذه فرصاً جديدة، إلا أنها عرضة للاستغلال من جانب المهربين والإرهابيين.

9 النفوذ المتنامي للجهات الفاعلة من غير الدول

ستستمر الجهات الفاعلة من غير الدول، ومنها مثلاً شركات التكنولوجيا، في الاضطلاع بدورها كمحرك بارز في عملية إرساء البنية التحتية للمستقبل، بما يشمل مجال السلامة ومنع وقوع الجرائم.[15] من هنا، يتعين على أجهزة إنفاذ القانون أن تضع استراتيجيات وطنية لا بل وحتى عالمية ربما للعمل مع هذه الجهات الفاعلة والمتكاثرة من غير الدول، سواء عبر الإنترنت أو عبر وسائط غير إلكترونية.[16]

هل غابت عن بالنا أي اتجاهات عالمية بارزة أخرى؟ أحيطونا علماً بها!

ثانيا. واقع جديد في بيئة العمل الشرطي في المستقبل

هذه الاتجاهات العالمية التي جرى تبيانها تحوّل، مجتمعةً، الأرضية التي ترتكز إليها أجهزة إنفاذ القانون، فيتمخض عنها "ضروب واقع جديد" لبيئة العمل الشرطي. وهذا الواقع الجديدة عبارة عن مجموعات مترابطة من التحديات والفرص التي يتعين على أجهزة إنفاذ القانون أن تتكيف معها. وهي موجزة في ما يلي ومفصَّلة في الصفحات التالية.

1 عالم رقمي جديد وشجاع

ستطرح الرقمنة والتطورات ذات الصلة تحديات وفرصاً للعمل الشرطي برمّته، بدءاً بكيفية منع الجرائم والتحقيق فيها ومكافحتها (ومن يتولى هذه المسؤولية)، وصولاً إلى كيفية تفاعل أجهزة إنفاذ القانون مع المجتمعات العاملة فيها.

2 بيئة إجرامية متغيرة

ستواصل البيئة الإجرامية تطورها، فتصبح أكثر تقدّماً وعبوراً للحدود الوطنية وأكثر تعقيداً بالنسبة للمحققين، وهذا مرده إلى أوجه التطور التكنولوجي والتوقعات الاجتماعية الجديدة والتغير المناخي وغير ذلك من التحولات.

3 ضرورة حتمية أشد إلحاحاً للتعاون

سيتحلى التعاون الذي يتجاوز حدود البيروقراطية والولايات القضائية والاختصاصات والذي يمتد ليشمل المؤسسات الأمنية الأخرى والكيانات الخاصة بأهمية أكبر في حل الجرائم عبر الوطنية والمعقدة.

4 تغيّر ديناميات الثقة

صحيح أن التفاصيل ستختلف باختلاف المنطقة، لكن من المرجح أن تكون التوقعات الاجتماعية المتغيرة والتمحيص المتزايد من جانب الرأي العام ومناخ الثقة الحافل بالتحديات جزءاً من الواقع الجديد لمستقبل العمل الشرطي في القادم من العقود.

5 الابتكار بوتيرة متسارعة

على أجهزة إنفاذ القانون أن تكون متأهبة للابتكار دون انقطاع في كافة القطاعات حتى تتمكن من مواصلة تحويل بيئة عملها، فتكتشف تهديدات إجرامية جديدة وتبتكر أدوات محتملة للتحقيقات.

6 العمل الشرطي: خطوط أمامية آخذة في التمدد

كيف سيتطور العمل الشرطي خلال ما تبقى من القرن الحادي والعشرين؟ أعساه ينتقل من الشوارع إلى الإنترنت والعالم الافتراضي كالميتافيرس (metaverse) مثلاً؟ ومن سيتدبر العمل الشرطي في السماء وفي الفضاء؟

1 عالم رقمي جديد وشجاع

مع استمرار تسارع الرقمنة وتجذّرها، ستخلّف معظم الجرائم بصمة رقمية، مما يجعل من البيانات والأدلة الإلكترونية أحد أكثر الموارد فعالية في العمل الشرطي.

- ستستمر المجتمعات بتبنّي الرقمنة في شتى مجالات الحياة، من العمل إلى أشكال التفاعل الاجتماعي وحتى الخدمات العامة، مما يعني أن الأولوية المهمة ستتمثل بجعل العالم الافتراضي مكاناً أكثر أماناً.[17]
- يوفر الحجم الهائل للبيانات واتساع نطاقها المدفوعان بتوسع إنترنت الأشياء فرصاً جديدة للمحققين ولأجهزة الشرطة ككل.

التبعات بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون:
تتطلب الاستفادة من الفرص التي تتيحها الرقمنة التحلي بقدرات رقمية جديدة في مجال التحقيقات وإدارة البيانات، وتحقيق تحول رقمي واسع النطاق، واكتساب مهارات وخبرات جديدة، واعتماد أدوات مبتكَرة ومعزَّزة بواسطة الذكاء الاصطناعي.[18]

2 بيئة إجرامية متغيرة

ستواصل البيئة الإجرامية تطورها، فتصبح أكثر تقدّماً وتعقيداً وعبوراً للحدود الوطنية.

- تُعد التكنولوجيات الرقمية محركاً للتنامي المطرد للجريمة السيبرية ونماذج الجريمة بوصفها خدمة، فتحوّل الأسلوب الإجرامي للجريمة وتمكّن الجناة من ارتكابها عابرين حدود الولايات القضائية.[19]
- وبالإضافة إلى أوجه التطور التكنولوجي، أفادت أجهزة الشرطة حول العالم بأنه تم الاتصال بها لطلب تدخلها في عدد متزايد من المواقف المعقدة، ومنها مثلاً الجرائم القائمة على نوع الجنس وعمليات تدمير البيئة وحملات المعلومات الزائفة/المضللة.[20]

التبعات بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون:

لمواجهة تنامي الجريمة تطوراً وتعقيداً وعبوراً للحدود الوطنية،[20] من المرجح أن يستلزم العمل الشرطي وضع سياسات وإجراءات وبنى تنظيمية جديدة. فعلى سبيل المثال، سيتوجب تحديث الإحصاءات الجنائية لتسليط الضوء على الجريمة السيبرية بالشكل الملائم، فضلاً عن تطوير عمليات التحقيق لتسهيل العمل عبر مختلف الولايات القضائية، ومراجعة البنى التنظيمية لفتح المجال أمام نهج أكثر شمولية في العمل.[21]

3 ضرورة حتمية أشد إلحاحاً للتعاون

سيتحلى التعاون الذي يتجاوز حدود البيروقراطية والولايات القضائية والاختصاصات بأهمية أكبر في حل الجرائم عبر الوطنية والمعقدة. وسيشتمل ذلك على العمل مع أجهزة الشرطة الأخرى وأجهزة الاستخبارات والجمارك والقوات المسلحة وواضعي السياسات وشركات التكنولوجيا وغيرها من الكيانات الخاصة.

التبعات بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون:
بهدف تحقيق تعاون أكثر فعالية وفي حينه، قد تحتاج أجهزة الشرطة إلى اعتماد نماذج وعمليات جديدة. فالبنى التنظيمية الهرمية الحالية قد لا تكون الأنسب للتعاون بين الأجهزة عبر الحدود والقطاعات، مقارنةً بأشكال أكثر تشابكاً للعمل الشرطي. وبالمثل، قد يكون من اللازم أن يتطور التعاون الشرطي الدولي ويصبح أقل تصلباً وأكثر ترابطاً ومرونة لتلبية الضرورة الحتمية الأكبر للتعاون.

4 تغيّر ديناميات الثقة

صحيح أن التفاصيل ستختلف باختلاف المنطقة، لكن من المرجح أن تكون التوقعات الاجتماعية المتغيرة والتمحيص المتزايد من جانب الرأي العام جزءاً من الواقع الجديد لمستقبل العمل الشرطي في القادم من العقود.

- قد تساهم أوجه التطور التكنولوجي في تعميق خطوط الصدع والاستقطاب الاجتماعية الحالية. وفي ما يؤدي تعاظم الموصولية (الفائقة) إلى آثار متلاحقة عابرة للحدود،[22] من المحتمل أن تستمر حملات المعلومات الزائفة/الكاذبة والمواد الإعلامية المركّبة و"غرف ترجيع الصدى" التي تستخدم الخوارزميات في تقويض الثقة في المؤسسات العامة.
- في مواجهة الدعوات إلى رفع مستوى الوصول والشفافية والمساءلة، وفي ظل تبدّل التوقعات والمطالب الاجتماعية (مثلاً اعتماد نموذج أكثر "اخضراراً" أي أكثر مراعاة للبيئة)، يمكن أن توفر التكنولوجيات الجديدة فرصاً للتفاعل الإيجابي مع المجتمعات السكانية.

التبعات بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون:
ستتبدى المحافظة على ثقة الرأي العام في الفضاء السيبري وخارجه عنصراً بالغ الأهمية في مستقبل العمل الشرطي، وستكون له تبعات بعيدة المدى على التحقيقات والتوظيف وتأمين المشتريات وإعداد الميزانيات. وفي العصر الرقمي، قد يكون من الضروري إدخال التعديلات على استراتيجيات إشراك المواطنين بهدف اللحاق بركب المجتمعات عبر الإنترنت. وفي المقابل، قد يكون التدريب المتواصل واعتماد استراتيجيات متنوعة للتوظيف خارج الفضاء السيبري عنصرين أساسيين في مواكبة الأعراف والتوقعات الاجتماعية الآخذة سريعاً في التغير. كما وسيستلزم الضغط الإضافي الناجم عن التمحيص المتزايد من جانب الرأي العام التركيز بشدة على عافية الموظفين وصحتهم النفسية.

5 الابتكار بوتيرة متسارعة

لا ينفك الابتكار دون انقطاع في كافة القطاعات يغيّر بيئة العمل الشرطي بصورة تكاد تكون يومية، فيبرز فرصاً إجرامية جديدة من جهة ويتيح أدوات محتملة للتحقيقات من جهة أخرى.

- ستمثّل الاستفادة من الحلول المبتكرة تحدياً استراتيجياً بارزاً بالنسبة للعمل الشرطي، وهو تحدٍ لا يستهان به بفعل عمليات الشراء المعقدة والتحديات التشريعية والمخاوف التي يعبّر عنها المجتمع بشأن الرقابة.
- حتى عندما يتم ابتكار تكنولوجيات ترمي إلى منع الجريمة، يسعى المجرمون إلى التكيف معها. وفي القادم من العقود، قد يؤدي ذلك إلى 'سباق تسلح' متسارع مع الجهات الإجرامية.

التبعات بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون:
يتطلب رصد هذا العدد الكبير من الابتكارات التي لها تبعاتها على المجتمعات وفهمها والاستفادة منها تأمين ما يلزم من التمويل واجتذاب المهارات المناسبة وتوفير الحد الأدنى من التدريب الأساسي لكافة الموظفين على استخدام التكنولوجيا. ومن الاعتبارات المهمة الأخرى نذكر أيضاً الانتقال من نموذج يتفاعل مع ما يجري إلى نموذج يستبق الأحداث، وتحسين إشراك الفرق المعنية باستشراف المستقبل والابتكار، فضلاً عن تعزيز القدرات في قسم المشتريات وغير ذلك من القدرات المؤسسية.

6 العمل الشرطي: خطوط أمامية آخذة في التمدد

كيف سيتطور العمل الشرطي خلال ما تبقى من القرن الحادي والعشرين؟

- في أنحاء كثيرة من العالم، من الممكن أن يؤدي تغيّر الأعراف والتوقعات الاجتماعية إلى الدفع بشكل متزايد بالخطوط الأمامية للعمل الشرطي من الحيز العام إلى الحيز الخاص.
- يمكن لأوجه التطور التكنولوجي بدورها أن توسع رقعة العمل الشرطي في الخطوط الأمامية وتنتقل به من الحيز العام إلى الحيز الخاص. ولئن ما زال مفهوم 'الميتافيرس' (المعروف أيضاً باسم 'أومنيفيرس' omniverse) في مهده، إلا أنه قادر[23] على توسيع الحدود الحالية إلى أبعد من ذلك.
- قد لا تكون السماء نفسها حداً يقف عنده العمل الشرطي، فاتساع نطاق استخدام الطائرات المسيّرة وبداية عصر استكشاف الفضاء على يد الكيانات الخاصة قد يؤذن بتولّي أجهزة إنفاذ القانون لمسؤوليات جديدة.

التبعات بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون:
في خلال القادم من العقود، من المرجح أن يُطلب من أجهزة إنفاذ القانون التدخل في مواقع ومواقف لا تنفك تزداد تنوعاً، وهو ما سيستنفد القدرات الحالية. لكن، لا ينبغي اعتبار أي شكل من أشكال التوسع المذكورة أعلاه أمراً مسلّماً به، فقد تلقى ردود فعل رافضة من جانب الرأي العام أو قد تدخل الجهات الفاعلة من غير الدول على خط المنافسة.

ألف

شاركونا النقاش حول مسألة العالم سريع التغير

ما رأيك؟

لف ما هو تقييمك للاتجاهات العالمية الواردة في وثيقة العمل؟ هل فاتنا ذكر اتجاهات أخرى؟

باء من وجهة نظر الجهاز الذي تنتمي إليه، أي اتجاه برأيك يؤثّر أكثر من غيره في بيئة العمل الشرطي في المستقبل، وبالأخص في السنوات الـ *5* والـ *10* والـ *25* المقبلة؟ ولماذا؟

جيم هل أنت على دراية بأي من "ضروب الواقع الجديد" التي تم تبيانها؟ أي ضرب منها ترى أنه أكثر أهمية من غيره؟ هل فاتنا ذكر ضروب أخرى؟

دال كيف تقارب أثر الرقمنة والتكنولوجيات الناشئة في مجال إنفاذ القانون؟ أي تكنولوجيا ناشئة ستحدث برأيك أكبر قدر من الاختلال؟

هاء ما هي برأيك الخطوط الأمامية للعمل الشرطي في المستقبل؟ ومتى ستتجلى؟

يرجى أن تشاركونا خواطركم عبر مراسلة مركز الابتكار في الإنتربول بالبريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int

أو يمكنكم أن تشاركونا آراءكم المتبصرة باستخدام الاستبيان التالي:
https://www.research.net/r/C9HXZRL

إعادة تصور وظيفة العمل الشرطي

باء

تحتّم علينا ضروب الواقع الجديد التي تم تبيانها في القسم ألف إعادة تصور وظيفة العمل الشرطي ومهمته والأدوار المناطة به والقدرات المتاحة فيه. ويبحث القسم باء في كيفية تغيّر العمل الشرطي، ويسأل مثلاً عن الواجبات الجديدة التي يمكن أن تُناط بأجهزة إنفاذ القانون، وتلك التي ستؤول إلى الزوال أو يُعهد بها إلى جهات فاعلة أخرى. كما ويعاين هذا القسم كيف أن 'ضروب الواقع الجديد' قد تؤثّر في القدرات الشرطية التقليدية ومنها مثلاً في مجال منع وقوع الجرائم أو إجراء التحقيقات.

أولا. إعادة النظر في العمل الشرطي: المهمة نفسها لكن بنطاق مختلف؟

ثانيا. واجبات وقدرات جديدة لعالم متغير

أولا. إعادة النظر في العمل الشرطي: المهمة نفسها لكن بنطاق مختلف؟

لضروب الواقع الجديد المبيّنة في القسم ألف تبعات واسعة النطاق. وهي، مجتمعةً، تحتّم إعادة النظر في وظيفة العمل الشرطي. فعلى مستوى واسع، من المرجح أن تبقى مهمة الشرطة على حالها، أي حماية الأرواح والممتلكات، وبالأخص من خلال منع وقوع الجرائم وكشفها وردع مرتكبيها. لكن، وفي عالم رقمي، قد يكون من اللازم تطوير أو توسيع تعريف حتى المفاهيم الأساسية كمفهوم "الملكية"، كي لا يقتصر على ما هو ملموس وحسب بل يشمل ما هو غير ملموس. وبالعموم، لا بد من تكييف أدوار العمل الشرطي والواجبات المناطة به بهدف مواكبة التطورات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية الأوسع التي تساهم في تشكيل المجتمعات.

وكما سبق وذكرنا، تم تكليف أجهزة الشرطة حول العالم في السنوات الأخيرة بطائفة دائمة التغير من المهام، وبعضها على أساس مجتزأ من دون إجراء أي تخطيط متماسك لما ينبغي أن تكون عليه الأهداف أو الأولويات الغالبة على غيرها في العمل الشرطي. ومن ناحية أخرى، من الممكن أن تتغير المسؤوليات التقليدية المناطة بالعمل الشرطي تغيراً جذرياً، بل وقد تزول بالكلية حتى. فعلى سبيل المثال، في حال استمرت الاتجاهات الحالية في قطاع المواصلات وشاع استخدام السيارات المؤتمتة بالكامل، فقد تدعو الحاجة على الأرجح إلى تحديث الواجبات المناطة بالعمل الشرطي والمتصلة بحركة المرور وبإدارتها في ظل بروز أنماط جديدة. وفي حال توقفت المركبات المؤتمتة بالكامل عن انتهاك قواعد المرور، فقد يصبح بالإمكان الحد من مسؤولية إنفاذ قانون السير بشكل جذري. وختاماً، باتت الآن مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة من غير الشرطة تشارك في أداء الواجبات التقليدية للعمل الشرطي أو حتى تتولى قيادتها، وهو ما يفضي إلى بيئة أكثر تعقيداً للأمن العام (راجع الاستبيان في الصفحة التالية).

تضييق التركيز على الجريمة أو توسيعه ليشمل السلامة العامة ومكامن الضعف

إحدى المسائل الجوهرية هي ما إذا كان ينبغي على العمل الشرطة في المستقبل أن يتركز على الجريمة أو أن يتبنى هدفاً أوسع يتمحور حول قضايا السلامة العامة ومكامن الضعف. وفي حال تم توسيع دائرة الأولويات لتشمل مكامن الضعف، فقد تحتاج أجهزة إنفاذ القانون إلى اعتماد هياكل جديدة للوصل بينها وبين قدر أكبر من الموارد المخصصة لمنع الجريمة والحد من الأضرار، ووهي موارد متوفرة لدى مؤسسات تجارية ومجتمعات وهيئات عامة أخرى.[24] ولا تتوقف هذه الخيارات إلى حد ما عند أجهزة الشرطة، بل تحددها المجتمعات السكانية والحكومات. إلا أن لهذه الخيارات أهميتها، وذلك لأن اختلاف الأهداف يتطلب مجموعات مختلفة من القدرات والمهارات والشراكات.

من برأيك ينبغي أن يتولى هذه المهام في المستقبل؟

يرجى أن تشاركونا خواطركم عبر ملء الاستبيان باستخدام رمز الاستجابة السريعة QR أو عبر الرابط التالي: https://www.research.net/r/VDWF7KQ

	أجهزة إنفاذ القانون	البلديات	هيئات أخرى من القطاع العام	هيئات من القطاع الخاص	غير ذلك (يرجى التحديد)
إدارة حركة المرور	☐	☐	☐	☐	☐
مراقبة الأسلحة النارية	☐	☐	☐	☐	☐
الجرائم القائمة على أساس نوع الجنس	☐	☐	☐	☐	☐
عمليات التدقيق في الهوية على الحدود	☐	☐	☐	☐	☐
عمليات الاحتيال التي تستهدف التجارة الإلكترونية	☐	☐	☐	☐	☐
المعلومات المضللة عبر الإنترنت	☐	☐	☐	☐	☐
دوريات في الشوارع	☐	☐	☐	☐	☐
الاحتيال السيبري	☐	☐	☐	☐	☐
استخدام الطائرات المسيّرة	☐	☐	☐	☐	☐
الاستجابة لمسألة المشردين	☐	☐	☐	☐	☐
قضايا الصحة النفسية	☐	☐	☐	☐	☐
الممتلكات المفقودة أو المعثور عليها	☐	☐	☐	☐	☐
الجرائم المرتكبة في الميتافيرس	☐	☐	☐	☐	☐
الجرائم المرتكبة في الفضاء	☐	☐	☐	☐	☐
؟	☐	☐	☐	☐	☐

ثانيا. واجبات وقدرات جديدة لعالم متغير

قد تؤثّر ضروب الواقع الجديد والناشئ للعمل الشرطي على القدرات الشرطية الأساسية في القادم من العقود. ويرد في ما يلي موجز ببعض أبرز التحولات المحتملة التي يتم البحث فيها بالتفصيل في الصفحات التالية:

1

العمل الشرطي الاستشرافي: اتجاه سائد أم موجة عابرة؟

هل ستسعى - وهل ينبغي أن تسعى - أجهزة إنفاذ القانون إلى مراكمة قدر أكبر من القدرات الشرطية الاستشرافية؟

2

منع وقوع الجرائم: افتراضياً وعن بعد بدرجة أكبر؟

كيف ستؤثّر الرقمنة في منع وقوع الجرائم والواجبات ذات الصلة، ومنها مثلاً تسيير الدوريات والمراقبة وجمع بيانات الاستخبارات الجنائية؟

3

التحقيقات والأدلة الجنائية في العصر الرقمي

ما هي القدرات الجديدة في مجال التحقيقات والأدلة الجنائية التي قد تحتاج أجهزة إنفاذ القانون إلى اكتسابها لمكافحة الجريمة في العصر الرقمي؟

4

الاستفادة من التقدم العلمي في علوم الأدلة الجنائية في المستقبل

بالإضافة إلى العالم الرقمي، ما هي الإنجازات العلمية الأخرى التي قد تحدث ثورة في عمل المحققين؟

5

تزايد الواجبات في حالات الطوارئ ولدى وقوع كوارث طبيعية

كيف سيتغير دور أجهزة إنفاذ القانون في مواجهة الكوارث والنكبات الطبيعية الأكثر تواتراً والناجمة عن التغير المناخي؟

6

علاقات جديدة بالمواطنين: نسخة محدَّثة من العمل الشرطي في المجتمعات المحلية؟

كيف سيكون التواصل مع المجتمعات المحلية والتبليغ عن الجرائم في عالم له طابع رقمي أكثر وأكثر؟

1 العمل الشرطي الاستشرافي: اتجاه سائد أم موجة عابرة؟

كثيراً ما يُذكر العمل الشرطي الاستشرافي لدى الحديث عن مستقبل العمل الشرطي، وهو لا يزال موضوعاً مثيراً للجدل. فهل يمكنه أن يستبدل تدريجياً منع الجريمة وإنفاذ القانون؟

- يرتكز العمل الشرطي الاستشرافي إلى البيانات الضخمة والخوارزميات في محاولة لتوقع الجرائم،
- أو توقع هوية مرتكبيها أو هوية الجناة أو الضحايا.[25]
- يتم تحليل مجموعات ضخمة من البيانات، بما فيها البيانات التاريخية عن الجرائم، باستخدام النظم الحاسوبية المتطورة للمساعدة في تحديد مكان تسيير الدوريات أو تحديد هوية الأفراد الذين يُزعم أنهم أكثر عرضة لارتكاب جريمة أو تكرار ارتكابها أو للوقوع ضحية لها.
- يحاج مناصرو العمل الشرطي الاستشرافي بأن هذا الأسلوب قادر على منع الجريمة على نحو أكثر فعالية مقارنةً بالأساليب الشرطية التقليدية. لكن المبادرات الحالية قوبلت بالنقد بسبب افتقارها إلى الشفافية وبسبب المواد التدريبية المنحازة، وهو ما طرح مسألة الإنصاف.[26]

كيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تحرص على استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة على نحو مسؤول، وأن تتجنب التسبب برد فعل رافض لمثل هذه الابتكارات من جانب الرأي العام؟

2 منع وقوع الجرائم: افتراضياً وعن بعد بدرجة أكبر؟

في القادم من العقود، من المحتمل أن تحوّل الرقمنة وظيفة منع الجريمة التي تشتمل على واجبات كتسيير الدوريات والمراقبة وجمع بيانات الاستخبارات الجنائية.

- يمكن أن تُدعَّم الدوريات الفعلية بشكل متزايد أو حتى أن تُستبدل بقدرات الاستشعار الموزع والمراقبة عن بعد، وهي تشتمل على تسخير التقدم التكنولوجي في مجالات ككاميرات المراقبة وتحديد سمات الوجه والطائرات المسيّرة وإنترنت الأشياء، بما يساعد الشرطة على جمع البيانات المفيدة.[27]
- يمكن أن يؤدي تطوير قدرات الاستشعار الموزع إلى تمكين الموظفين العاملين في الميدان وإلى تحسين كيفية توزيع القوى العاملة. فعلى سبيل المثال، في بعض المدن الذكية، باتت أجهزة الاستشعار الآن تخوّل الشرطة "سماع الطلقات النارية" وإيفاد الموظفين إلى مكان الحادث بسرعة أكبر.[28]
- لكن جمع هذا الكمّ المتنامي من البيانات والاستفادة منها سيفتح على الأرجح نقاشات عامة بفعل المخاوف بشأن الخصوصية.

وفي العالم السيبري، قد تتطلب الجرائم الأقل خطورة والمرتكبة بأعداد كبيرة، ومنها مثلاً عمليات الاحتيال والنصب عبر الإنترنت، التركيز بقدر أكبر على المنع لا على الإنفاذ. فما هي أنشطة منع الجرائم التي يمكن أن تجريها الشرطة في الحيز الرقمي؟

3 التحقيقات والأدلة الجنائية في العصر الرقمي

يتمثل التحدي الأساسي في تكييف التحقيقات مع العصر الرقمي. ومع التنامي المطرد في أساليب استخدام الناس للأجهزة والخدمات الرقمية، فإن اكتساب القدرات الرقمية في مجال التحقيقات والأدلة الجنائية سيصبح أولوية أساسية أكثر وأكثر.

- باتت معظم الجرائم تترك خلفها أثراً رقمياً الآن، وعلى المحققين التزود بأدوات وخبرات جديدة لإجراء التحقيقات عبر الإنترنت، من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على سبيل المثال. ويمكن أن تكون الحلول المستندة إلى الذكاء الاصطناعي بمثابة أداة مفيدة تسمح سريعاً بتكوين أفكار متبصرة من كمٍ كبير من المعلومات.[29]
- قد يُطلب من قسم الأدلة الجنائية في أجهزة الشرطة استخراج الأدلة الرقمية من عدد متزايد من الأجهزة (الحواسيب المحمولة والهواتف الذكية والسيارات والأجهزة المنزلية والسحابة وما إلى ذلك). كما أن التقدم في علم الترميز وتقنية التزييف العميق، والمخاوف التي يعبّر عنها عموم الناس بشأن المراقبة وما يتصل بها من تعديلات تشريعية، قد تطرح تحديات متنامية.[30]
- يوفر التقدم التكنولوجي في جودة تحديد سمات الوجه والماسحات الضوئية لأخذ البيانات البيومترية والتصوير ثلاثي الأبعاد فرصاً جديدة[31] للموظفين العاملين في مسرح الجريمة.

فكيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تحرص على أن الخبراء في علوم الأدلة الجنائية على اطلاع على آخر التهديدات والأدوات التكنولوجية؟

4 الاستفادة من التقدم العلمي في علوم الأدلة الجنائية في المستقبل

بالإضافة إلى علوم الأدلة الجنائية، يمكن للمحققين في المستقبل الاستفادة أيضاً من التقدم العلمي في مجال تركيب الصور الجزيئية والتوسيم الجغرافي بفضل الكشف عن النظائر.

- يُعرف تركيب الصور الجزيئية أيضاً بعبارة تعيين الأنماط الظاهرية بواسطة البصمة الوراثية، وهو يمكّن الخبراء في مجال الأدلة الجنائية من اكتشاف الأنماط الظاهرية للأفراد بالاستناد إلى البصمة الوراثية التي خلّفوها ورائهم في مسرح الجريمة، فتكون هذه بالتالي أشبه بـ"شاهد بيولوجي".[32]
- يمكن أن يؤدي استخدام الأحماض الريبوزية النووية الميكروية (الميكرو رنا) إلى فتح المجال أمام تحليل السوائل بشكل أفضل، مما يساعد مثلاً على تحديد ما إذا كان السائل الغامض في مسرح الجريمة هو دم الحيض أو دم من جرح.[33]
- من خلال الكشف عن النظائر، يمكن للخبراء في مجال الأدلة الجنائية أن يكتسبوا وسيلة جديدة للتوسيم الجغرافي، أي تحديد المصدر الجغرافي للمخدرات أو الأحياء البرية أو حتى الأعضاء البشرية.[34]

ما هي أوجه التقدم العلمي الأخرى التي قد تحدث ثورة في مجال الأدلة الجنائية؟ كيف يمكن لأجهزة الشرطة رصد التطورات الجارية في الاختصاصات الأخرى؟ وكيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون حول العالم أن تتعامل مع المعضلات الأخلاقية التي يطرحها التقدم العلمي، ومن أحد أوجهه مثلاً الأدلة الجنائية المتصلة بعلم الأنساب؟

5 تزايد الواجبات في حالات الطوارئ ولدى وقوع كوارث طبيعية؟

بسبب اشتداد الأثر الناجم عن التغير المناخي، ستواجه أجهزة إنفاذ القانون في القادم من العقود احتمال وقوع كوارث وأزمات طبيعية بوتيرة أكبر.

- نتيجة لذلك، يمكننا أن نتوقع أن العمل الشرطي سيتولى أداء مجموعة أكبر من الواجبات المتعلقة بالكوارث الطبيعية.[35]
- سيكون إعداد الاستراتيجيات والأطر والأدوار المحددة بوضوح والتي تُبيّن بشكل مسبق استجابة الشرطة لهذا التهديد عنصراً أساسياً للتحضير لهذا الدور الصعب.[36]

في حال أخذت الشرطة تضطلع بوتيرة أكبر بدورها في الاستجابة للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، فما هي المعارف الجديدة التي ينبغي تزويد الموظفين بها؟ وكيف بوسع أجهزة الشرطة أن تحرص على عدم انقطاعها عن باقي مهامها الأساسية؟

6 1. علاقات جديدة بالمواطنين: نسخة محدَّثة من العمل الشرطي في المجتمعات المحلية؟

من المرجح أن تزداد في العالم الرقمي أهمية أن توسّع أجهزة الشرطة من نطاق اتصالاتها بالفئات السكانية الناشطة عبر الإنترنت ومنصاتها المخصصة للتبليغ عن الجرائم.

- لطالما كان بناء علاقة متينة بالمجتمعات المحلية، من خلال الفرق المخصصة لشؤون هذه المجتمعات مثلاً، عاملاً رئيسياً من عوامل نجاح العمل الشرطي الفعال. وقد بات التقدم التكنولوجي الآن يستحدث فرصاً جديدة للتفاعل الإيجابي.
- يمكن للتواصل عبر قنوات متعددة، ومنها مثلاً قناة التبليغ عن الجرائم بواسطة التطبيقات، أن يرفع من مستوى مشاركة المواطنين وخبراتهم وفي أن تكون أجهزة الشرطة على دراية آنية بما يجري، بما يمكّنها من الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات التي يعبّر عنها الناس.[37]
- يمكن أيضاً تعزيز المشاركة الرقمية من خلال روبوتات الدردشة الآلية والحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي بهدف توفير خدمات أسرع وتلبّي بشكل أفضل احتياجات المجتمعات المحلية، والحد في آن معاً من الضغوط على الموارد المحدودة في العالم السيبري وخارجه على حد سواء، ومن الأمثلة على ذلك "مراكز الشرطة الذكية" في دبي.[38]
- في الوقت نفسه، يمكن للتحليلات المدعَّمة بواسطة الذكاء الاصطناعي أن تقلص بشكل إضافي الطلب على غرف التحكم ومراكز الاتصال، فهي مثلاً تبيّن ما إذا كان المتصل شخصاً يواظب على الاتصال بتواتر أو شخصاً من الفئات السكانية الضعيفة أو أحد المطلوبين على صلة بجريمة أخرى في مكان آخر.

فهل يمكن أن يشهد القرن الحادي والعشرين بروز مراكز شرطة ذات طبيعة افتراضية بالكلية، سواء عبر الإنترنت أو في ما يُعرف بالميتافيرس؟[39] وما هي سلبيات جهاز شرطة يغلب عليه الطابع الافتراضي؟

القدرات المؤسسية الأفضل دعامة أساسية لإسناد العمل الشرطي في واجباته الجديدة

ركز هذا القسم حتى الآن على القدرات الشرطية، لكن بهدف دعم هذه التحولات، لا بد أيضاً على العمل الشرطي أن يعزز القدرات الأخرى غير الشرطية. فسيكون مثلاً تحسين القدرات في مجال إدارة البيانات وتحليلها عنصراً لا غنى عنه في الاستفادة بشكل سريع وفعال من الكمّ الهائل للبيانات إسناداً للتحقيقات وتحسيناً للعمليات الروتينية.[40] وبالمثل، على أجهزة إنفاذ القانون،[41] في بيئة السلامة التي تتسم بالتجزئة، أن تنهض بقدراتها على العمل بنسج العلاقات مع الآخرين والتأثير فيهم والتعاون معهم. وسيكون ذلك من المتطلبات اللازمة لحشد الجهات الشريكة في السعي إلى مكافحة الجريمة والحد من إلحاق الأضرار. فشركات التكنولوجيا مثلاً باتت الآن من الجهات المعنية البارزة في قضايا استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً عبر الإنترنت، والتحقيقات المتصلة بالإرهاب، وما إلى ذلك.

متابعة النقاش

ما هي الواجبات والقدرات الأخرى التي ستحتاج إليها أجهزة إنفاذ القانون في المستقبل؟

يرجى أن تشاركونا خواطركم عبر مراسلة مركز الابتكار في الإنتربول بالبريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int

باء

شاركونا النقاش حول مسألة إعادة تصور وظيفة العمل الشرطي

ما رأيك؟

لف هل تعتقد أن وظائف العمل الشرطي ستتغير في المستقبل؟ وما هي الواجبات الجديدة التي سيُطلب من أجهزة إنفاذ القانون الاضطلاع بها؟

باء ما هي الواجبات الجديدة التي لن تضطلع بها أجهزة إنفاذ القانون في القادم من العقود؟

جيم ما مدى أهمية القدرات الشرطية الجديدة والمحددة أعلاه في القادم من العقود؟ هل فاتنا ذكر أي منها؟

يرجى أن تشاركونا خواطركم عبر مراسلة مركز الابتكار في الإنتربول بالبريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int

أو يمكنكم أن تشاركونا آراءكم المتبصرة باستخدام الاستبيان التالي:
https://www.research.net/r/CD5QZZY

اعتبارات للتأهب في المستقبل

جيم

يتطلب الاستعداد لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة (إعادة) النظر في النماذج التنظيمية والقوى العاملة والمعدات المعتمَدة حالياً في العمل الشرطي، ويتناول القسم جيم في هذه القضايا. ويدرك واضعو وثيقة العمل هذه التنوع المتأصل في البلدان الأعضاء الـ 195 في الإنتربول. لهذا، وبدلاً من تحديد نموذج موحد، تسعى هذه الوثيقة إلى تبيان البارامترات الرئيسية للخيارات المطروحة على أجهزة إنفاذ القانون في القادم من العقود. ويتكون القسم جيم من ثلاثة أجزاء:

أولا. مستقبل النماذج التنظيمية للشرطة
ثانيا. مستقبل القوى العاملة في الشرطة
ثاليا. تجهيز شرطي المستقبل

أولا. مستقبل النماذج التنظيمية للشرطة

تحقيقاً لمهمته واستعداداً منه لمواجهة التحديات الناشئة، قد يلزم العمل الشرطي في المستقبل الابتعاد عن البنى التنظيمية التقليدية والهرمية واعتماد نماذج جديدة أكثر مرونة وابتكاراً وقدرةً على الصمود.

وينبغي على وجه الخصوص للنماذج التنظيمية (الجديدة) الناجحة أن:

- تمكّن أجهزة الشرطة من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الابتكارات والتكنولوجيا والبيانات لتعطيل الأعمال الإجرامية وتحسين الكفاءة العامة.
- تمكّن أجهزة الشرطة من العمل في مجال السلامة العامة ببيئتها الأوسع نطاقاً، التي باتت تضم الأجهزة الحكومية الأخرى والشركات الخاصة والجهات الفاعلة من غير الدول.
- تسمح لأجهزة الشرطة بتخصيص الموارد وتوزيعها على سلم الأولويات لمكافحة الجرائم على الصعيد المحلي والوطني والدولي في عالم لا تنفك تتعاظم فيه الموصولية الفائقة.
- تستجيب للضغوط الناجمة عن تنامي المخاوف البيئية، ومنها مثلاً دعوة أجهزة الشرطة إلى الاضطلاع بدورها في اعتماد نماذج أكثر "اخضراراً" (أي أكثر مراعاة للبيئة).

لمواجهة مختلف هذه التحديات، يتناول هذا القسم أوجه التطور والبدائل المحتملة لنماذج الشرطة التقليدية. ويرد في الجدول أدناه موجز بأبرز الاعتبارات المبيّنة والتي يتم البحث فيها بالتفصيل في الصفحات التالية.

قرارات رئيسية[42] تتعلق بالبنى التنظيمية والهياكل والعمليات المعتمَدة في أجهزة الشرطة في المستقبل

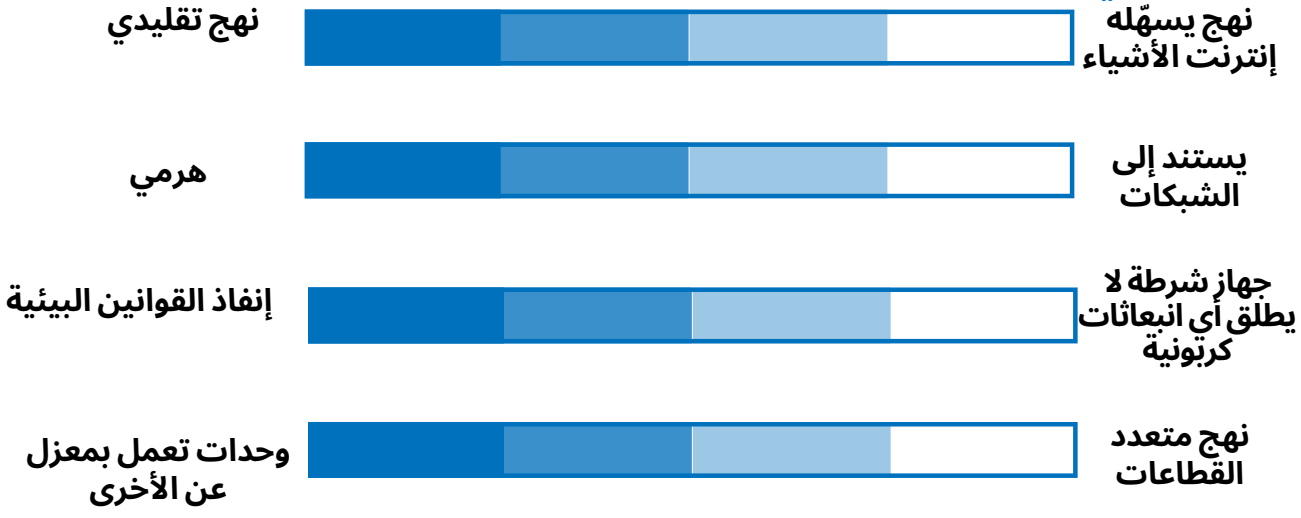

1 التحول الرقمي: ضروري حتمية بالنسبة للأجهزة

من المرجح أن يكون إنجاز التحول الإلكتروني بنجاح أحد أبرز التحديات المؤسسية بالنسبة للعمل الشرطي في القادم من العقود.

- لدى البيانات والتكنولوجيات الرقمية القدرة على تحويل كيفية تنفيذ العمل الشرطي، بدءاً بتعطيل الجرائم المرتكبة عن طريق العالم الرقمي ووصولاً إلى الارتقاء بالعمليات الروتينية إلى المستوى الأمثل. فهي مثلاً قد تمكّن العمل الشرطي من أن يستند بدرجة أكبر على الأدلة.
- لكن، بحسب بحث أجرته شركة Cellerbite، فإن 55 بالمئة من مديري أجهزة الشرطة لديهم استراتيجية متواضعة للتحول الرقمي أو يفتقرون إلى واحدة من الأساس.[43]
- من منظار إنفاذ القانون، يتطلب التغيير الناجح الانطلاق من القدرات الشرطية والتركيز لا على التكنولوجيا وحسب، بل وعلى الأفراد والعمليات كذلك.

ما هي أبرز التحديات التي تعيق تكليل التحول الرقمي لأجهزة الشرطة بالنجاح؟ كيف يمكن التغلب على هذه التحديات؟

2 عمل شرطي تشبيكي من أجل عالم يطبعه الترابط؟

في مواجهة بيئة أكثر تعقيداً للعمل الشرطي، من شأن التخلي عن الهياكل الهرمية واعتماد نماذج عمل أكثر مرونة واستناداً إلى الشبكات أن يمكّن أجهزة الشرطة من توفير معدلات استجابة أسرع والتنسيق بشكل أفضل مع الجهات المعنية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.[44]

- في نموذج تشبيكي، يكون الموظفون في الخطوط الأمامية في قلب الشبكة وعلى صلة بغيرهم من الموظفين وبالموارد المخصصة للإسناد، إلخ.
- بالإضافة إلى توفير قدر أكبر من المرونة والقدرة على الاستجابة والتعاون بين مختلف الأجهزة، يمكن للهياكل التشبيكية أن تعزز بشكل أفضل الابتكار مقارنة بالهياكل الهرمية.[45]
- من شأن التقدم التكنولوجي، ومن أوجهه مثلاً أدوات أفضل للاستشعار والتواصل والإدارة، أن يكون من أبرز عوامل التمكين، والأمر سيان بالنسبة للقيم والثقافات والمقاييس التنظيمية الجديدة.

هل يمكن أن تدفع النماذج الأكثر تشبيكاً صغار الموظفين إلى إعلاء الصوت؟ وهل ينبغي إشراك جهات أخرى غير أجهزة إنفاذ القانون، ومنها مثلاً الشركات الخاصة، في هذا النموذج؟

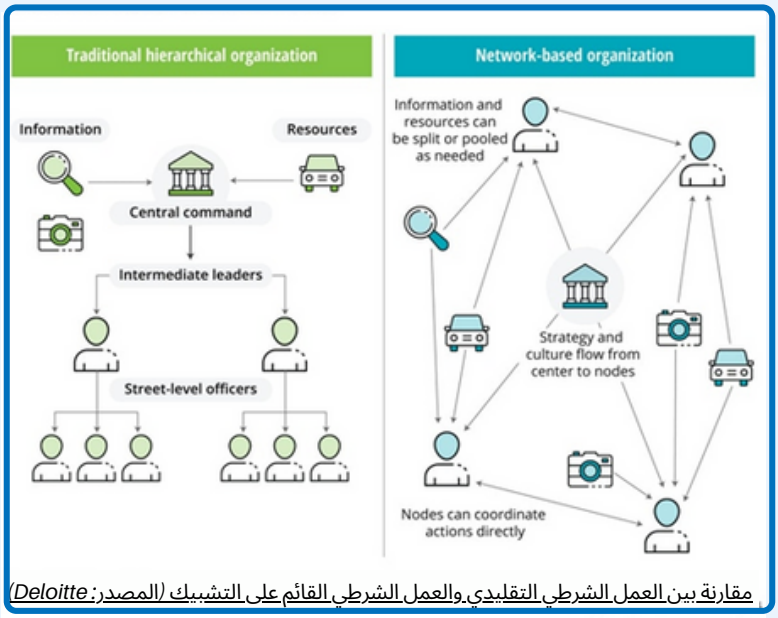

مقارنة بين العمل الشرطي التقليدي والعمل الشرطي القائم على التشبيك (المصدر: *Deloitte*)

3 نحو نماذج خضراء (أكثر اخضراراً) للعمل الشرطي؟

قد يواجه العمل الشرطي في المستقبل ضغوطاً إضافية لدفعه إلى اعتماد نموذج أكثر استدامة ومراعاة للبيئة.

- وقد تعني عبارة "العمل الشرطي الأخضر" تقليص البصمة الكربونية وتصفير النفايات غير الضرورية وتأمين مشتريات أكثر مراعاة للبيئة. ومن المرجح أن يتطلب هذا التحول إجراء تغيير على صعيد البنية التنظيمية.
- على سبيل المثال، يمكن أن يُطلب من الشرطة أن تقيس وتخفّض انبعاثاتها بهدف تحييد أثر انبعاثات الكربون، واستخدام أجهزة موفرة للطاقة، واتخاذ تدابير لحفظ الطاقة، وتخصيص الأولوية للمشتريات المراعية للبيئة، أي مثلاً الانتقال بأسطول مركبات الشرطة إلى المركبات الكهربائية أو اعتماد التكنولوجيات الخضراء كالألواح الشمسية.[46] [47]
- وقد يُطلب من الأجهزة كذلك تشكيل فرق مخصصة لتعزيز وعي الموظفين والمشاركة في المبادرات البيئية.

كيف يمكن أن يؤثّر "العمل الشرطي الأخضر" في القدرات الميدانية؟

4 إعادة تصور البنية التنظيمية للوحدات المعنية بالتحقيقات

في مواجهة الجريمة السيبرية والجريمة المرتكبة عن طريق العالم الرقمي[47]، قد يتوجب على أجهزة الشرطة إعادة التفكير في البنية التنظيمية لوحداتها المعنية بالتحقيقات.

- ومع تسارع وتيرة الرقمنة، يمكن أن يتمثل أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية في تحسين تبنّي التقنيات الرقمية والتقليدية في التحقيقات واعتماد نهج أكثر إشراكاً لقطاعات متعددة في الوحدات التقليدية (مثلاً الوحدات المعنية بالجريمة السيبرية والجرائم والمالية وغيرها).[48]
- ومن الخطوات الإيجابية في ذلك الاتجاه التحول من مفهوم "شرطة الآداب" إلى تطوير المزيد من القدرات الاستراتيجية في مجال التحقيقات (مثلاً القدرات في مجال التحليلات الآنية للجرائم والأدلة الرقمية)؛ التحرر من الطابع المركزي في عمل الخبراء في الأدلة الجنائية الرقمية وفي تدريب المدققين المتخصصين القادرين على مساعدة المحققين المتفرغين؛ والحرص على أن يتحلى جميع الموظفين بالمهارات الرقمية الأساسية في التحقيقات.

ما هي الأقسام والوحدات التي يتوجب إعادة تشكيل بنيتها التنظيمية لمواجهة ما يطرحه العالم الرقمي من تحديات؟

إنجاز التحول الهادف: الحاجة إلى إدارة شاملة للتغيير

سواء تمحور الأمر حول التحول الرقمي أو الانتقال إلى نهج أخضر، يتطلب تحول كامل المؤسسة اعتماد استراتيجيات فعالة لإدارة التغيير.[49] وتضم الإدارة الشاملة للتغيير كل جانب من جوانب التغيير، بدءاً بالأفراد فالعمليات والاستراتيجية. ولا بد أن تحمل كلمة التغيير معنى متسقاً: ففي سياق إنفاذ القانون، يعني التغيير البدء بالتطلعات و/أو القدرات في العمل الشرطي. ومن الأهمية بمكان أيضاً التركيز على الأفراد، وذلك مثلاً عبر إعادة تدريب الموظفين على المهارات اللازمة أو صقلها وتنميتها، أو عبر الانخراط مع المستخدمين النهائيين في إنشاء نظم جديدة.

وبهدف فتح المجال على وجه الخصوص أمام تعاون أكثر فعالية وآنية، قد يتوجب على أجهزة الشرطة الاستفادة من المهارات والخبرات والموارد المتاحة في وحدات مختلفة (تلك المعنية مثلاً بالجريمة المالية أو الجريمة السيبرية)، والتواصل مع محفل أوسع نطاقاً من الشركاء، ومنهم مثلاً المتطوعون وهيئات الخدمات العامة والخبراء من القطاع الخاص.

ثانيا. مستقبل القوى العاملة في أجهزة الشرطة

فيما لا تتوقف القدرات الشرطية عن التطور، سيتمثل أحد أبرز التحديات الاستراتيجية بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون في توظيف عناصر الشرطة وتدريبهم (إعادة تدريبهم) وإبقائهم على رأس عملهم. وقد يتطلب ذلك وضع نهج مبتكرة لمقاربة القوى العاملة، ومنها مثلاً إدخال التغييرات على تصميم الوظائف وعلى التوظيف والتدريب والتنمية.

ويبيّن هذا القسم القرارات المهمة (والمترابطة) التي يتعين على الأجهزة اتخاذها في سعيها إلى تشكيل القوى العاملة في شرطة المستقبل. والكثير من هذه الخيارات ليست بجديدة، لكن من المتوقع أن تزداد أهميتها في القادم من العقود.

مواضيع أساسية للنقاش

قرارات أساسية على علاقة بالقوى العاملة في شرطة المستقبل:

قرارات أساسية على علاقة بالتدريب وتنمية الموظفين في المستقبل

توظيف جيل جديد من الموظفين

يُعد توظيف العناصر المؤهلين وإبقاؤهم على رأس عملهم شرطاً لا غنى عنه في مستقبل أي جهاز، مما يجعل النقص في ذوي المواهب خطراً لا يستهان به.[50] ومما لا شك أن العمل الشرطي، باعتباره مهنة لها متطلباتها الكثيرة وحافلة أحياناً بالمخاطر إنما أيضاً مجزية في غالب الأحيان، سيستمر باجتذاب الأفراد المتفانين للغاية. لكن، وفي عالم رقمي يتزايد فيه انتقال الجريمة إلى الإنترنت، ستمثّل مهارات الاستفادة من البيانات وغيرها من المهارات المتصلة بالتكنولوجيا أولوية متنامية، علماً أن هذه المهارات ليست متوفرة عادة لدى أجهزة إنفاذ القانون.[51] ويكمن التحدي المرتبط بذلك في اجتذاب المثقفين رقمياً من جيل الألفية وجيل زد، وهو ما قد يتطلب اعتماد استراتيجيات وعمليات جديدة في مجال التوظيف بهدف تلبية التوقعات المتغيرة بشأن التوازن ما بين العمل والحياة، وترتيبات العمل المرنة، والصحة النفسية. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يؤدي تدهور الصورة العامة لأجهزة إنفاذ القانون والثقة بها والقيود المفروضة على ميزانيتها إلى فرض التحديات على قدرة العمل الشرطي المتواصلة في اجتذاب ذوي المواهب الجديدة وأصحاب المهارات المحددة وتقويض الافتراضات القائمة منذ فترة طويلة بأن العمل الشرطي بمثابة وظيفة مدى الحياة.

1 موظف المستقبل: مهيّأ رقمياً أو معزز أو مؤتمت

أحد أبرز الأسئلة التي تواجه القوى العاملة الشرطية في المستقبل هو ما إذا كان ينبغي التركيز على القوى العاملة أو على التمكين الرقمي أو على الأتمتة.

- بحسب شركة Deloitte، يمكن في المستقبل غير البعيد أن تتولى الأتمتة المعرفية 20 إلى 30 بالمئة من النشاط في وظائف العمل الشرطي في الخطوط الخلفية والمتوسطة، ولكن قد يتخذ ذلك أشكالاً عدة.[52]
- يمكن أن تصبح الروبوتات جزءاً أساسياً من عديد الشرطة، فهي قادرة على التعامل مع بعض الجوانب الأكثر استهلاكاً للوقت في العمل الشرطي. وقد بدأ عدد من أجهزة الشرطة بالفعل باستخدام هذه الروبوتات لأداء بعض المهام الوضيعة.[53]
- على الرغم من أن تعظيم القدرات البشرية لا يزال في مراحله الأولية، إلا أنه قد يؤثّر في القوى العاملة في أجهزة الشرطة في المستقبل، وقد يُلزِمها بوضع سياسات وأنظمة للتعامل مع مثل هذه الاختلالات.

ما هي التغييرات التشريعية والقضائية الداعمة والمطلوبة لتمكين استخدام الأتمتة و/أو تعظيم القدرات البشرية في عدد متزايد من المواقف؟ والأهم من ذلك هو كيف يمكننا أن نحرص على أن تبقى احتياجات موظف الشرطة وأولوياته في قلب مثل هذه المبادرات دائماً؟

2 عامون أو متخصصون؟

كلاهما ضروري في أي جهاز شرطة، لكن في سياق محدودية الموارد، على الأجهزة أن تختار بين تخصيص الأولوية لنموذج عام أو متخصص في التوظيف. ومن المرجح حتى أن تتغير مجالات الاختصاص تغيراً جذرياً.[54]

- النماذج العامة التي تتميز بنسبة عالية من الموظفين المجهزين بمجموعة من المهارات الشرطية 'الأساسية' يمكنها أن تعزز القدرة على الصمود، في حين أن النماذج المتخصصة قادرة على تعزيز الكفاءة.
- صحيح أن الموظفين الذين يرتدون الزي الرسمي سيبقون بمثابة العمود الفقري للعمل الشرطي، إلا أن تنامي تعقيد الجريمة (المرتكبة عن طريق العالم الرقمي) يعني أنه سينضم إليهم على الأرجح عدد متزايد من الأخصائيين الداخليين والخارجيين.[55]
- بالنسبة لأجهزة عديدة، قد يتطلب هذا التحول تغييراً في العقليات لتكوين إدراك بأن الموظفين المتخصصين في مجالات كالتحقيقات وعمليات الاحتيال الرقمية هم أيضاً جزء لا يتجزأ من الخطوط الأمامية الجديدة للعمل الشرطي، حتى لو لم تتحل هذه الأدوار دائماً بصلاحيات مكفولة.

هل ستشترط إدارات الشرطة بشكل متزايد على الموظفين تحصيل إجازات التعليم العالي؟[56] وما هي مجالات التخصص التي ستؤدي دوراً أساسياً في العمل الشرطي الفعال في المستقبل؟

3 تنمية المواهب: مهمة داخلية أو يُعهد بها إلى الخارج؟

لمعالجة النقص في المواهب واجتذاب ذوي المهارات الفنية اللازمة، يمكن لأجهزة الشرطة أن تختار بين تنمية المواهب داخلياً أو أن تستعين بجهات خارجية لذلك.[57]

- في ما يخص الخيار الأول، يكمن التحدي الأساسي في اجتذاب ذوي الخبرات والمواهب غير المتوفرة عادة في العمل الشرطي، ومنها مثلاً المهارات المطلوبة بشدة في مجال علوم البيانات وتكنولوجيا المعلومات.
- وإحدى المسائل ذات الصلة هي إبقاء ذوي المواهب هذه على رأس عملهم، فالمهارات التي تتم تنميتها داخلياً يمكن بسهولة أن تتنقل إلى مؤسسات أخرى قادرة على تأمين رواتب و/أو مكانة و/أو ارتقاء أفضل.
- يمكن أن تكون الاستعانة بمصادر خارجية خياراً آخر لتأمين القدرات المتخصصة في مجموعة واسعة من المجالات، ومنها علم البيانات والتحقيقات السيبرية والوظائف المكتبية وغيرها. وقد يتخذ ذلك أشكالاً عدة (مثل الشراكات والاستشارات بين القطاعين العام والخاص)، لكنه يتطلب تدريب المزيد من الموظفين على إدارة الأسواق والعقود.

وقد يتبدى اجتذاب ذوي المهارات المطلوبة بشدة في أسواق العمل وإبقائهم على رأس عملهم تحدياً بارزاً في المستقبل. فهل أجهزة الشرطة مستعدة لدفع راتب أكبر لكبير علماء البيانات مقارنة براتب رئيس الشرطة؟

4 بناء قوة عاملة شاملة ومتنوعة

نظراً للحاجة إلى بناء الثقة المجتمعية وعدم التفريط بها، فإن أحد التحديات البارزة في المستقبل قد يتمثل في إشراك المزيد من الفئات السكانية في القوى العاملة وبقدر أكبر من التنوع.

- والحرص على التنوع عامل أساسي في تحسين العلاقات بالمجتمعات المحلية وتعزيز الثقة والمشروعية، كما أن ذلك يساعد في تحسين مواجهة بعض أشكال الجرائم، ومنها مثلاً العنف القائم على نوع الجنس.[58]
- وتقتضي الاستجابة لهذا التحدي تكوين فهم عن العديد من المعوقات غير الظاهرة أحياناً التي تعترض عملية توظيف فئات محددة غير ممثلة تمثيلاً كافياً.

ما هي أفضل السبل لبناء قوة عاملة شاملة ولمراقبة هذا المسعى؟ وكيف يمكن لذلك أن يؤثّر في نماذج التعاون والحوكمة المعتمَدة حالياً؟

5 هل سيبقى العمل الشرطي وظيفة مدى الحياة؟

هل سيبقى العمل الشرطي وظيفة مدى الحياة في المستقبل؟ أم أنه سيسير في خطى اتجاهات أعمّ في سوق العمل نحو مسيرات مهنية أكثر مرونة وتنوّعاً؟

- أفاد بعض رؤساء الشرطة بوجود اتجاه متزايد لدى الموظفين في منتصف حياتهم المهنية بمغادرة سلك الشرطة لصالح أدوار في القطاع الخاص.
- من جهة أخرى، ثمة الآن في العديد من أجهزة الشرطة سبل أكثر متاحة أمام المهنيين المخضرمين على مستوى المفتشين أو كبار الضباط.
- من شأن التخلص من النهج الانعزالي في العمل بين الأجهزة الفاعلة في المجال الأمني، ومنها مثلاً الشرطة والقوات المسلحة والجمارك وحرس الحدود، أن يوفر مرونة واستمرارية أكبر في الوظائف الشرطية. ويمكن تعزيز هذه المرونة بدرجة أكبر على الصعيد الدولي عبر فتح باب الإعارة أمام مزيد من الموظفين إلى أجهزة في بلدان أخرى.

فهل يمكن لتعزيز الحراك الوظيفي بين القطاعين العام والخاص وبين الأجهزة الوطنية والدولية في المجال الأمني أن يزيد من جاذبية العمل الشرطي في ناظر الأجيال الشابة وأن يمتّن التعاون بين مختلف الأجهزة وعبر الحدود؟

التدريب والإنماء

ثمة فرصة واضحة في القادم من العقود لاجتذاب ذوي المهارات الجديدة، ومنهم مثلاً من يتحلى بثقافة رقمية أكبر، لكن لا غنى أيضاً عن التدريب والإنماء. فالتعقيدات التي يطرحها العمل الشرطي الحديث تلزم بشكل متزايد أجهزة إنفاذ القانون على توسيع كيفية تدريب الموظفين حتى يؤدوا مهامهم. على سبيل المثال، وبالإضافة إلى التدريب على الاعتقال واستخدام الأسلحة النارية والقيادة، سيتوجب على المعاهد أن تخصص تركيزها على كيفية التعامل مع الأدلة الرقمية، وعلى العلوم التطبيقية والمهارات النفسية.[59] وفي عالم سريع الخطى، سيواجه معدّو المواد التدريبية تحدياً يتمثل في تقييم أهداف التعلم وتحديثها بوتيرة أكبر للحرص على أن تبقى هادفة بالنسبة للموظفين. وسيبقى الغرض الواضح عنصراً مهماً، كما وستبرز حاجة أكبر إلى المرونة والفطنة والقدرة على التكييف.

6 تهيئة الموظفين لعالم رقمي

افي عالم رقمي، قد يتوجب على معاهد الشرطة والمؤسسات التدريبية تكييف المناهج الدراسية.

- يمكن أن تطلب أجهزة إنفاذ القانون من كافة موظفيها أن يخضعوا للحد الأدنى من التدريب الأساسي على التكنولوجيا.
- يمكن أن يُدعَّم هذا التدريب بواسطة دورات تدريبية متخصصة تتناول مثلاً الجوانب الرقمية للتحقيقات بالنسبة للمحققين، وكيفية التعامل مع الأدلة الرقمية في مسرح الجريمة وصونها بالنسبة لموظفي الدوريات، إلخ.[60]
- نظراً إلى وتيرة الابتكار، ستبرز حاجة أكبر للتدريب المستمر. على سبيل المثال، سيحتاج الخبراء في مجال الأدلة الجنائية الرقمية إلى صقل مهاراتهم بانتظام وعلى نحو متخصص حتى يواكبوا التقنيات الجديدة والناشئة. أما المدرِبون، فلهم أن يتوقعوا تحديات أكبر في ما يتعلق بتقييم الاحتياجات وتحديث المواد مراراً وتكراراً.

ويمكن أن يكون التدريب على استخدام التكنولوجيا مكلفاً وصعباً، فما هي المقاربات التي يمكن لأجهزة الشرطة اتباعها لمواجهة هذا التحدي على الصعيدين المحلي والدولي؟

7 تشديد أكبر على التعلم الميسَّر بالوسائل الرقمية؟

في القادم من العقود، يمكن أن ينتقل التدريب الأكاديمي الأساسي إلى عالم الإنترنت لتبقى المشاركة الحضورية حكراً على المهارات التطبيقية قبل أن يبدأ المجندون عملهم الميداني.[61]

- بفضل الابتكارات التكنولوجية، ومنها الواقع الممتد والذكاء الاصطناعي، يمكن للتعلم الرقمي أن يطمس الحدود الفاصلة بين التعلم الميداني والتعلم في القاعات الدراسية وأن يترتب عنه نماذج تعليمية جديدة.
- يمكن مثلاً للتعلم الرقمي أن يعزز من إنماء الموظفين عبر فتح المجال أمام المزيد من المسارات التعليمية الحركية واليومية والمخصصة، أي التي 'لها معنى' بالنسبة للمتدربين.
- لكن لهذا التحول تحدياته الخاصة، ومنها تنامي الإرهاق الرقمي، وإلقاء عبء تخصيص الوقت للتدريب على كاهل المتعلم، وتوافر فرص أقل للتفاعل الاجتماعي.

توفير دورات تدريبية إلزامية أم فتح المجال أمام مسارات التعلم الذاتي؟

لدى الانتقال إلى التعلم بالوسائل الرقمية، إلى أي مدى ينبغي أن تطلب أجهزة الشرطة من الأفراد أن يتدبروا أمر حياتهم المهنية بأنفسهم - أي مثلاً أن يبحثوا عن فرص الإنماء والتدريب بأنفسهم ويستثمروا فيها ليدفعوا قدماً بخياراتهم التي تخص حياتهم المهنية - أم هل تتبنى الخيار المقابل الذي يقضي بتوفير مسارات وظيفية واضحة ودورات تدريبية إلزامية في مراحل مختلفة؟

المصدر: جلسة الإنتربول الاستشرافية المخصصة للتعلم الرقمي

عقد مركز الابتكار في الإنتربول جلسة استشرافية تناول فيها مستقبل التعلم الرقمي بمختلف أوجهه. ويرد في الرسم أعلاه موجز بأبرز التكنولوجيات والممارسات الناشئة والرامية إلى تعزيز التعلم والتدريب الرقميين في المستقبل.

ثالثا. تجهيز شرطي المستقبل

يمكن أن يساعد التقدم التكنولوجي في المستقبل في تسليح موظفي الشرطة بإلمام أفضل بالوضع السائد، وبالأدوات الجديدة في مجال التحقيقات وبالحماية المعززة. ويبحث هذا القسم، على سبيل المثال لا الحصر، في الابتكارات المستقبلية، الناشئة منها والجديدة والمحتملة، إذ بوسعها أن تساهم في تجهيز شرطي المستقبل. ولكي تكون هذه الأدوات فعالة، عليها أن تؤدي دورها في قدرات ومهام شرطية محددة بوضوح، ولا يجوز اعتبارها بديلاً عن تدريب الموظفين وإثراء مهاراتهم بطريقة فعالة.

1

زي رسمي جديد؟

مواد وهياكل خارجية جديدة

يمكن للتطور المحرَز في بعض المواد كالغرافين أن يحوّل الزي الرسمي للشرطة، فيصبح خفيف الوزن ومقاوماً للرصاص/الطعنات، فضلاً عن تضمينه تكنولوجيا التدفئة والتبريد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للموظفين في المستقبل أن يستفيدوا بشكل متزايد من الهياكل الخارجية عالية التقنية، وهي نوع من الدروع الواقية التي تزيد من قوة العضلات وتوفر حماية أكبر وتقلل من الإجهاد المتكرر.[62]

فهل يمكن للهياكل الخارجية أن تجعل من مهنة العمل الشرطي أيسر منالاً لذوي الاحتياجات الخاصة؟

أصفاد أذكى

يمكن استخدام نفس المواد خفيفة الوزن إنما شديدة القوة للأصفاد، وقد تتسم الأصفاد في المستقبل بميزات "ذكية"، فتسمح للموظفين بمراقبة العلامات الحيوية والمؤشرات على صحة الشخص المحتجَز.[63]

فهل يمكن للأصفاد "الذكية" أن تعزز من ثقة الرأي العام بالموظفين الذين ينفذون الاعتقال؟

نظارات أو خوذات بميزة الواقع المعزَز

يمكن تجهيز شرطي المستقبل بنظارات أو خوذات فيها نظارات واقية تمتلك ميزة الواقع المعزَز. ومن الميزات نذكر تقنية التصوير الحراري والرؤية الليلية المضمّنة في المعدات والهادفة إلى تحسين الرؤية في المناطق ذات الإضاءة المنخفضة، فضلاً عن القدرة على إبراز المعلومات السابقة ذات الصلة بشأن عنوان ما، أو على إيجاد المخارج من أحد المباني، وغيرها من الميزات.[64] وفي عالم مستقبلي يُطلب فيه من الشرطة التدخل في ما يُعرف بالميتافيرس، يمكن أن تضطلع معدات الواقع المعزَز بالأهمية بالنسبة للموظفين لدى انتقالهم بسهولة من عالم إلى آخر. وفي حال استمرت الظروف البيئية في التدهور، فإن خوذات الشرطة في المستقبل قد تتضمن جهازاً للتنفس في مواجهة التلوث والأمراض المعدية.[65] لكن، لا بد من توخي العناية لدى اختيار التصاميم تفادياً لتعميم صورة الشرطي الآلي "روبوكوب" (Robocop).

فكيف يمكن إذاً للشرطة إدراج أحدث المعدات من دون أن يؤثّر ذلك سلباً في صورتها العامة وثقة المجتمع المحلي بها؟

الكاميرات المحسّنة المثبتة على الجسم والحافظات "الذكية"

جرّبت العديد من أجهزة الشرطة استخدام الكاميرات المثبتة على الجسم لأغراض الإشراف والتسجيل. ولا يزال الأثر الناجم عن هذه التكنولوجيا موضع نقاش، غير أن التقدم التكنولوجي قد يطور هذه الكاميرات، فتصبح أصغر حجماً وأكثر متانة وأوضح صورةً. ويمكن أيضاً دمجها بشكل أفضل في الأنظمة داخل السيارات وربما داخل الطائرات المسيّرة أيضاً بهدف توفير فيديو متزامن للأحداث الجارية من عدة وجهات نظر.[66] وباتت الآن بعض الكاميرات المثبتة على الجسم مقرونة بالحافظات الذكية ومصممة بحيث يتم تفعيلها متى سحب الموظف سلاحه الناري - فهل يمكن أن يصح العكس؟ فقد تم الوصل بين ما يُعرف بـ'الحافظة الذكية' وبصمات أصابع صاحب المسدس لمنع سرقة المسدس وإساءة استخدامه.[67]

فهل يمكن للحافظات "الذكية" المتصلة بعدة كاميرات متزامنة أن تحسّن العلاقات المجتمعية وتحد من الضغط المفروض على الموظفين في بعض أنحاء العالم؟

2

التكنولوجيا بوصفها شريكاً في الميدان

عكف عدد متزايد من أجهزة الشرطة على اعتماد حلول الحوسبة السحابية، بما يمكّن الموظفين من الاطلاع بسرعة وسهولة على البيانات وتحليلها. ويمكن أن يتراوح ذلك من لوحات الخيارات الآنية التي تراقب مدناً بأكملها وصولاً إلى قواعد البيانات المركزية لنظام العدالة الجنائية - ومنها مثلاً قواعد بيانات الإنتربول. ويعزز هذا التطورَ التقدمُ المحرَز في عدد من المجالات كاتصالات الجيل الخامس 5G وتصغير الأجهزة الإلكترونية، وهو ما يتيح استخدام المزيد من الأجهزة المحمولة والمرتداة. وعلى سبيل المثال، يمكن في المستقبل القريب أن يمنح كمبيوتر صغير، يُلف حول المعصم ويشبه السوار، الموظفين القدرة على الاطلاع سريعاً على النظم الحاسوبية والموارد المعرفية الشرطية. وتُعد الماسحات الضوئية المحمولة للبيانات البيومترية وتقنية تحديد سمات الوجه من الأمثلة الأخرى التي تبيّن لنا كيف يمكن لتقنيات الحوسبة السحابية والتقنيات المحمولة أن تصبح أكثر فأكثر شريكة للموظفين العاملين في الميدان وتعزز من إلمامهم بالوضع السائد.[68]

التصوير ثلاثي الأبعاد لمسرح الجريمة

من المرجح أن يمسي التصوير ثلاثي الأبعاد بواسطة ماسحات الليزر وسيلة مهمة في مجال الأدلة الجنائية في مستقبل العمل الشرطي، إذ سيمكّن الموظفين من جمع البيانات بسرعة في مسرح الجريمة وحفظها بهدف تحليلها في مرحلة لاحقة، وذلك مثلاً عن طريق إنشاء ما يُعرف بـ'التوأم الرقمي'. ويمكن عندئذ استخدام البيانات التي تم جمعها، بالاقتران مع تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد، إسناداً للتحقيقات (أي مثلاً لإعادة تشكيل سمات الوجه بصورة ثلاثية الأبعاد) وكأدلة مقبولة في المحاكم أثناء المحاكمات.

فهل ينبغي اعتبار علوم الأدلة الجنائية ثلاثية الأبعاد مجالاً متعدد التخصصات وقائماً بحد ذاته؟

69

الطائرات المسيّرة التابعة للشرطة

يمكن للطائرات المسيّرة أن تعزز العمل الشرطي بفضل قدرتها على تأمين بيانات استخبارات قيّمة وآنية يمكن اتخاذ الإجراءات على أساسها. وللمسيّرات حالات استخدام كثيرة، منها العمل في المسرح الجريمة، وإعادة تمثيل الحادث، والمراقبة، والجهود المبذولة في البحث والإنقاذ، ومراقبة الحشود، وضبط الحدود، وإدارة حركة المرور، وما إلى ذلك. وفي المواقف التي تتسم بخطورة عالية، يمكن للطائرات المسيّرة أن تقلل من المخاطر التي يواجهها الموظفون من دون أن يؤثّر ذلك سلباً في ملاحقة المشتبه بهم. وصحيح أن قوات الشرطة حول العالم استخدمت الطائرات المسيّرة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،[70] إلا أنه قد يشيع استخدامها بقدر أكبر حتى في المستقبل القريب، جواً وتحت الماء، وذلك بفضل أوجه التقدم في مجالات كالذكاء الاصطناعي وعلم الروبوتات والتصوير الحراري. لكن من المحتمل أن يعارض البعض استخدامها بسبب مخاوفهم المتصلة بالخصوصية. وستزداد هذه الإشكالية حدة في حال تمت الموافقة على استخدام الطائرات المسيّرة المسلحة (الفتاكة أو غير الفتاكة) لأغراض العمل الشرطي المحلي.[71]

فما هي مزايا الطائرات المسيّرة في سياق العمل الشرطي المحلي وما هي عيوبها ومتطلباتها؟

3

المركبات الشرطية في المستقبل

لا تنفك الابتكارات التي طالت المركبات الشرطية تتيح لها أن تصبح بمثابة "مركز شرطة مزوّد بعجلات". وفي المستقبل القريب، سيكون بالإمكان تجهيز سيارات الشرطة بنظم حاسوبية متطورة تبيّن بالمباشر مواقع الحوادث وتعرض أسرع الطرق المؤدية إلى مكان وقوع الحادث. ومن الميزات "الذكية" الأخرى نذكر التقنية الصوتية التي تسمح للموظف بالتحكم بعدد من الوظائف أثناء القيادة، وخاصية التعرف الآلي على لوحة تسجيل المركبة، وتزويد المركبات الشرطية بالطائرات المسيّرة، بالإضافة طبعاً إلى أحدث جيل من ميزات السلامة. وبالنظر إلى الاتجاهات المستقبلية حالياً في مجال التنقل والاعتبارات البيئية، فمن المحتمل أيضاً أن تكون المركبات الشرطية في المستقبل مسيّرة بقدر أكبر على الكهرباء، فضلاً عن تزايد عدد الأجهزة التي باتت تعتمد على السيارات العاملة بالهيدروجين. ومن أوجه التطور البارزة الأخرى، نذكر أيضاً تنامي استخدام تقنية المركبات ذاتية القيادة بمستويات عدة.[72] وفي وقت تعكف فيه أطراف بارزة في هذا القطاع، كشركة فورد مثلاً، على تقديم براءات اختراع للسيارات الشرطية ذاتية القيادة والعاملة بالذكاء الاصطناعي للمساعدة في إنفاذ قواني السلامة المرورية، هل إن أجهزة إنفاذ القانون مستعدة للاستفادة من المركبات ذاتية القيادة وللتعامل مع انتشارها على الطرق العامة؟

وكيف سيؤثّر إذاً مستقبل التنقل في المركبات الشرطية وفي العمل الشرطي بشكل عام؟[73]

جيم

شاركونا النقاش حول الاعتبارات للتأهب في المستقبل

ما رأيك؟

لف كيف ينبغي لأجهزة إنفاذ القانون أن تستعد للمستقبل؟ ما هي أبرز الاعتبارات التي ينبغي التفكر بها لتعزيز تأهبها؟

باء ما هي النماذج التنظيمية المطلوبة في العصر الرقمي؟ هل تبنّى الجهاز الذي تنتمي إليه أي نماذج جديدة توصي باعتمادها؟

يم ما هي الشروط الأساسية لتكليل التحول الرقمي بالنجاح؟ هل لدى الجهاز الذي تنتمي إليه استراتيجية للعصر الرقمي؟

دال كيف يبدو شرطي المستقبل؟ ما هي المهارات والمعارف والأدوات التي ستكون مفيدة للغاية في القادم من العقود؟

هاء ما هو برأيك التحدي الأكبر لدى تشكيل القوى العاملة في شرطة المستقبل في السنوات الـ *5* والـ *10* والـ *25* المقبلة؟

واو ما هي التحولات في معدات الشرطة التي تعود بأقصى فائدة على العمل الشرطي؟

يرجى أن تشاركونا خواطركم عبر مراسلة مركز الابتكار في الإنتربول بالبريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int

أو يمكنكم أن تشاركونا آراءكم المتبصرة باستخدام الاستبيان التالي:
https://www.research.net/r/96SGX26

التبعات بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون حول العالم

دال

فيما تزداد الجريمة عبوراً للحدود الوطنية وتعقيداً في القادم من العقود، ستشتد الحاجة الدائمة إلى التعاون الدولي والدعم في مجال التحقيقات. وفي الوقت عينه، من المرجح أن يكون التعاون الشرطي الدولي محكوماً بالتطور ليخدم ويمكّن على أفضل نحو وظيفة العمل الشرطي الآخذة بدورها في التغير. ويبحث هذا القسم في التبعات الناجمة عن تغيّر المشهد ووظيفة العمل الشرطي على التعاون الشرطي الدولي، كما ويبحث في حاجة العمل الشرطي إلى التكيف للاستمرار بجعل العالم مكاناً أكثر أماناً.

أولا. التعاون الدولي في عالم متغير

في غياب كيان يغطي عدة ولايات قضائية، سيبقى التعاون الشرطي الدولي الفعال أفضل وسيلة متاحة لمكافحة الجرائم عبر الوطنية. وبالنظر إلى استمرار تنامي هذه الجرائم وازديادها تعقيداً، من الواضح أن الحاجة ستبرز دائماً إلى التعاون الشرطي الدولي. لكن، وفي وجه الضغوط الداخلية والخارجية، كيف يمكن أن تتطور الأدوار والهياكل في التعاون الشرطي؟ وعلى سبيل المثال، هل سيركز التعاون الشرطي في المستقبل بدرجة أكبر على تبادل المعلومات أو الدعم في التحقيقات أو حتى اكتساب قدرات ميدانية جديدة؟ وما هي الجرائم التي ينبغي تخصيص الأولوية لها؟ وما هي الهياكل والعمليات المطلوبة لمكافحة هذه الجرائم؟

يبحث إذاً هذا القسم في أبرز التبعات الناجمة عن تغيّر المشهد ووظيفة العمل الشرطي على التعاون الشرطي الدولي، وفي حاجته إلى التكيف للاستمرار بجعل العالم أكثر أماناً.[74]

1 دعم العمل الشرطي في عالم سريع التغير

في مواجهة احتياجات سريعة التغير، على التعاون الشرطي أن يصبح أكثر استجابة وأن يوفر الدعم أينما تكن الخطوط الأمامية الجديدة.

2 تمكين التحقيقات الجنائية في العصر الرقمي

من المرجح أن يؤدي تنامي الجرائم عبر الوطنية والمعقدة من الناحية التقنية إلى زيادة الحاجة إلى توفير قدر أكبر من الدعم في مواجهة الجرائم المرتكبة عن طريق العالم الرقمي.

3 العمل في البنية الشرطية العالمية في المستقبل

فيما تزداد البنية الشرطية العالمية تعدداً للمستويات، ستبرز الحاجة إلى هياكل ونهج جديدة للتعاون.

4 الوصول إلى آخر موظف في الميدان

في عالم على اتصال متزايد، حتى الشرطة المحلية ستحتاج إلى القدرات العالمية - مما يجعل الفجوة الرقمية تحدياً بارزاً يتوجب التغلب عليه.

5 نحو إطار تشريعي معزَز؟

هل سيستفيد التعاون الشرطي في المستقبل من معاهدات دولية وأطر تشريعية جديدة؟

1 دعم العمل الشرطي في عالم سريع التغير

حيث أن احتياجات أجهزة إنفاذ القانون ستتغير بسرعة، سيتوجب على التعاون الشرطي أن يصبح أكثر استجابة وأن يوفر الدعم أينما تكن الخطوط الأمامية الجديدة للعمل الشرطي.

- على منظمات كالإنتربول، إذا ما أرادت أن تبقى ذات أهمية، أن تقيّم بانتظام الاحتياجات في مجال التحقيقات والإسناد الميداني والتدريب وبناء القدرات.
- في هذا الصدد، يمكن أن يؤدي إدراج الاستشراف الاستراتيجي وتعزيز ثقافة الابتكار إلى إضفاء مرونة أكبر على عمل الجهاز في عالم متغير وإلى تعزيز تأهبه لمواجهة الأزمات في المستقبل. وبالمثل، فإن اعتماد نماذج العمل "بوصفه خدمة" قادر على منح الجهاز مرونة أكبر.
- قد تكون الخطوة الإيجابية في هذا المسار هي اعتماد نموذج رقمي في صميمه، كما ويمكن لرقمنة الخدمات كالدورات التدريبية والمؤتمرات (أو استخدام صيغة هجينة) أن يحسّن من إمكانية الوصول إليها.

وكما هو الحال بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون، على التعاون الشرطي الدولي أن يجتذب الأفراد وذوي المهارات المناسبين، وهو ما يستلزم تحديث عمليات التوظيف وترتيبات العمل بهدف اجتذاب الأجيال القادمة.

2 تمكين التحقيقات الجنائية في العصر الرقمي

من المرجح أن يؤدي تنامي الجرائم عبر الوطنية والمعقدة من الناحية التقنية إلى اشتداد الحاجة إلى مزيد من التعاون والدعم في التحقيقات، لا سيما في ما يخص الجرائم المرتكبة عن طريق العالم الرقمي.

- قد يستلزم تعزيز التعاون تطوير العمليات والأدوات المستخدمة لتبادل المعلومات. على سبيل المثال، يمكن تطوير قواعد البيانات الحالية والجديدة باستخدام الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي بهدف تعزيز قابلية التشغيل البيني وقابلية الدفاع وإمكانية البحث وتوحيد القيود وأتمتة العمليات.
- إن الوصول بالقدرات العالمية على جمع البيانات وتحليلها إلى المستوى الأمثل، مثلاً عبر ضمّ مجموعات البيانات المحلية والوطنية معاً، يمكن أن يشكّل بحراً عالمياً واسعاً من البيانات للمحققين.
- من المرجح أيضاً أن يؤدي تنامي الجرائم المرتكبة بواسطة العالم الرقمي إلى اشتداد الحاجة إلى مزيد من الدعم والخبرات الفنية وفي مجال التحقيقات، بدءاً بالدورات التدريبية وبناء القدرات ووصولاً إلى الدعم الميداني المباشر ومن أحد أشكاله الأدلة الجنائية الرقمية. وقد يُتوَقع أكثر وأكثر من منظمات كالإنتربول أن تسهّل الاستفادة من الأدوات التكنولوجية الجديدة، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

فما هي قواعد البيانات العالمية الجديدة التي ستبرز الحاجة إليها بهدف إسناد التحقيقات في المستقبل؟

3 العمل في البنية الشرطية العالمية في المستقبل

تزداد البنية الشرطية العالمية تعدداً للمستويات، وهو ما سيستلزم هياكل ونهجاً جديدة للتعاون.

- بات العمل الشرطي الدولي الآن يشمل عدة منظمات إقليمية ومؤسسات أمنية من غير أجهزة الشرطة. وفي حين أن هذا النظام الناشئ يمكن أن يعزز إنفاذ القانون على المستوى العالمي، إلا أن عدداً من المراقبين حذّر من خطر التجزئة وبروز ترتيبات ثنائية أو أنظمة للتعاون الإقليمي البيني تتسم في الغالب بالانغلاق على ذاتها.
- في الوقت نفسه، أصبحت أدوار الإنفاذ أكثر تنوعاً، وبات لدى عدد متزايد من الجهات الفاعلة من غير الدول، ومنها مثلاً شركات تقديم خدمات الإنترنت وشركات وسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات المالية، دور لا يستهان به في التحقيقات وفي أنشطة الإنفاذ، وهي غالباً ما تمتلك كماً أكبر من الموارد.
- قد يتطلب تولي القيادة في هذه البنية الشرطية العالمية الناشئة ومتعددة المستويات اعتماد نماذج أكثر تيسّراً بالوسائل الإلكترونية وتشابكاً ومرونة، ومن هذه النماذج الانتقال إلى مفهوم الجهات المعنية بدلاً من مفهوم المسؤولية على عاتق طرف واحد.

وبفعل مختلف التحديات الفنية والتنظيمية، تواجه أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم احتمال حد الاطلاع على البيانات، وهو ما يقوّض التحقيقات ويرغم الشرطة على التراجع أكثر فأكثر أمام القطاع الخاص في مجال إنفاذ القانون على الإنترنت. فكيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تقوم بصياغة استجابة عالمية لصون التحقيقات؟

4 الوصول إلى آخر موظف في الميدان

في عالم على اتصال متزايد، حتى الشرطة المحلية ستحتاج إلى قدرات شرطية دولية أكبر، غير أن سد الفجوة الرقمية سيشكل تحدياً بارزاً.

- يمكن لتعزيز النواة الرقمية للإنتربول إلى تشكيل منصة للعمل الشرطي تكون مأمونة وموثوقة وسليمة ويسهل الوصول إليها واستخدامها، مما يسمح للإنتربول بتقديم المشورة والمساعدة لأجهزة إنفاذ القانون في التحقيقات المعقدة التي تمتد على عدة ولايات قضائية.
- من خلال تبنّي التحول الرقمي والاستفادة من التكنولوجيات المحمولة، يمكن لمنظمات كالإنتربول أن تخوّل الموظفين في الميدان الاتصال بالأنظمة مباشرة وبشكل آني، مما يسهّل الاطلاع على بيانات الاستخبارات والمبادئ التوجيهية والتدريبات وغير ذلك من الخدمات.

ويمكن تزويد الحلول على شكل تطبيقات بخاصية الترجمة الآلية للوصول إلى عدد أكبر من الموظفين، لكن سد الفجوة الرقمية بين مختلف البلدان الأعضاء في الإنتربول - وداخل الدول نفسها - سيمثّل تحدياً مهماً.

5 نحو إطار تشريعي معزَز؟

بالنظر إلى احتمال تزايد أهمية التعاون الشرطي الدولي، هل يمكن تعزيزه في ظل ارتفاع عدد المعاهدات الدولية والأطر التشريعية؟

- يمكن للصكوك الدولية التي تتناول مختلف أشكال الجريمة عبر الوطنية أن تكمّل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو تحدّثها لتكون ملائمة للعالم الرقمي، وهو ما يزوّد المحققين الدوليين بأدوات و/أو ولايات جديدة.

فهل يمكن/ينبغي أن تتغير النشرات الحمراء بحيث يصبح لها تبعات ملزمة قانوناً؟ وما هي الألوان الجديدة التي قد تتلون بها نشرات الإنتربول؟

وفيما لا تنفك الجريمة عبر الوطنية تتنامى وتتغير، ما هي الخطوات الأخرى التي يمكن/ينبغي اتخاذها في مجال التعاون الشرطي؟ على سبيل المثال، وفي البنية الشرطية العالمية متعددة المستويات، كيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تضع بأفضل ما يكون استجابات مشتركة للتحديات العالمية الملحة؟

متابعة النقاش

ما هي التبعات الأخرى على التعاون الدولي في إنفاذ القانون؟ كيف ينبغي تكييف النظام الحالي ليخدم على أفضل نحو البلدان الأعضاء في المستقبل؟

يرجى أن تشاركونا خواطركم عبر مراسلة مركز الابتكار في الإنتربول بالبريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int

دال

شاركونا النقاش حول التبعات بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون حول العالم

ما رأيك؟

ألف ما هو برأيك أهم عنصر في مستقبل التعاون الدولي في إنفاذ القانون؟

باء هل لديك أي ملاحظات أو توصيات تبيّن كيف ينبغي أن يتطور دور الإنتربول وخدماته في العقد المقبل؟

يرجى أن تشاركونا خواطركم عبر مراسلة مركز الابتكار في الإنتربول بالبريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int

أو يمكنكم أن تشاركونا آراءكم المتبصرة باستخدام الاستبيان التالي:
https://www.research.net/r/9ZZHK5P

نحو نموذج فكري جديد

هاء

لقد تطور العمل الشرطي على مدى قرون وسيستمر على هذا النحو في القادم من القرون، لكن وتيرة التغير ستكون أعلى من أي وقت مضى. وتبدّل المشهد بسبب جائحة كوفيد-19 إنما هو دليل على أن التغيير يمكن أن يطرأ بسرعة، وأن التبعات المعقدة يمكن أن تتضاعف في غمضة عين، وأن الآثار التي لا يمكن التيقن بها غالباً ما تكون أقرب مما يحلو لنا أن نتخيل. وهذا الالتقاء بين مختلف الاتجاهات وضروب الواقع، الذي يتكشف على الأرجح بطرق لا نتوقعها، من شأنه أن يتولى تشكيل السياق لمستقبل العمل الشرطي. وعلى وجه الخصوص، يدفع التحول في التكنولوجيا وتوقعات المجتمع بأجهزة إنفاذ القانون إلى اعتماد استراتيجيات جديدة للعمل الشرطي، وأجهزة إنفاذ القانون بحاجة إلى الأفراد المناسبين للعمل في البنى التنظيمية المناسبة. ولا بد أيضاً من إدراك ضرورة تغيير الثقافة السائدة واكتساب قدرات جديدة بهدف إنشاء إدارات شرطة في المستقبل تتحلى بالابتكار وتكون قابلة للتكيف، وحرصاً على التعاون الشرطي الدولي، وهو ما بات مطلوباً اليوم أكثر من أي وقت مضى.

أولا. مراجعة ما تم تحقيقه حتى الآن

يبيّن الرسم البياني أدناه مختلف الجوانب لمستقبل العمل الشرطي التي جرى التطرق إليها في وثيقة العمل هذه. وفي الفترة من 2022 إلى 2023، سيستمر مركز الابتكار بهذه العملية مستفيداً من الملاحظات التي ستقدمها البلدان الأعضاء في الإنتربول، وبالتركيز على القدرات والتحقيقات الجنائية والتواصل مع المجتمع والنماذج التنظيمية والقوى العاملة والمعدات. ونشجع البلدان الأعضاء والجهات المعنية على إرسال إسهاماتها عبر البريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int.

ثانيا. التوجهات الاستراتيجية المحتملة للعمل الشرطي في المستقبل

ترد في ما يلي التوجهات الاستراتيجية التي نتجت عن الاستطلاع الأول لمستقبل العمل الشرطي بمختلف أوجهه في وثيقة العمل هذه:

1. ينبغي أن يتم تنظيم العمل الشرطي على المستوى المجتمعي والإقليمي والعالمي
2. حضور قوي في الفضاءين المادي والرقمي
3. العمل مع أحدث أشكال الذكاء والتكنولوجيات
4. إرساء تعاون فعال على الصعيدين الوطني والدولي
5. جهاز يجتذب خيرة الموظفين المثقفين رقمياً
6. اعتماد بنى تنظيمية مرنة ونشطة وشفافة
7. الاسترشاد دائماً بمبادئ سيادة القانون
8. ؟

لكن هذه ليست النهاية، فنحن يهمنا أن نتابع هذا النقاش وأن نتلقى ملاحظاتكم وتعليقاتكم حتى نرتقي بوثيقة العمل هذه ونواصل عملنا على إعداد رؤية عالمية لمستقبل العمل الشرطي.

هاء

شاركونا النقاش حول القسم نحو نموذج فكري جديد

ما رأيك؟

ألف هل من جوانب مهمة أخرى لم نتناولها وينبغي أخذها في الاعتبار لدى إعداد رؤية الإنتربول لمستقبل العمل الشرطي؟

باء ماذا تتوقع من رؤية الإنتربول العالمية لمستقبل العمل الشرطي؟ ما هي الصيغة التي توفر أكثر إضافة قيّمة بالنسبة للجهاز الذي تنتمي إليه؟

يرجى أن تشاركونا خواطركم عبر مراسلة مركز الابتكار في الإنتربول بالبريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int

أو يمكنكم أن تشاركونا آراءكم المتبصرة باستخدام الاستبيان التالي:
https://www.research.net/r/DKPC2SS

الحواشي

القسم ألف - عالم سريع التغير

1. لقد تغلغلت الرقمنة بشكل متزايد في جميع جوانب المجتمع، وعكف المزيد والمزيد من الأفراد والمنظمات على الانتقال إلى عالم الإنترنت: ففي حين لم يكن سوى أقل من 7 بالمئة من العالم على اتصال بالإنترنت في عام 2000، بات اليوم أكثر من نصف سكان العالم على اتصال بالإنترنت. وبالمثل، زاد عدد اشتراكات الهواتف المحمولة بأكثر من عشرة أضعاف منذ مطلع الألفية الثالثة من 740 مليونا إلى أكثر من 8 مليارات: World Economic Forum, "Here's how technology has changed the world since 2000," (2020).

2. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التلاقي بين تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو إلى إنجازات مهمة في مجال تعظيم القدرات البشرية. راجع مثلاً: "What's after what's next: The upside of disruption, Megatrends Shaping 2018 and beyond," (2018). For an overview of essential convergence themes, see for instance: PwC, "The Essential Eight technology trends," (2020).

3. الإشارة إلى أن تعاريف "المنطقة الحضرية" تختلف اختلافاً ملحوظاً بين بلد وآخر. راجع مثلاً: UNDESA, "68% of the world population projected to live in urban areas by 2050, says UN," (2018). https://unstats.un.org/unsd/demographic/sconcerns/densurb/Defintion_of%20Urban.pdf

4. لاطلاع على الأدبيات الأكاديمية عن المدن الذكية ومنع الجريمة، راجع: Delgado, Gerard Vivo and Francisco J. Castro-Toledo, "Urban Security and Crime Prevention in Smart Cities: A Quantitative Systematic Review," (2020).

5. بحسب تقديرات البنك الدولي، يمكن أن يؤدي التغير المناخي إلى نزوح أكثر من 216 مليون شخص في ست مناطق حول العالم بحلول عام 2050:"Climate Change Could Force 216 Million People to Migrate Within Their Own Countries by 2050," (2021).

6. في القادم من العقود، سيكون العالم مسرحاً لأكبر مجموعة من الشباب في التاريخ، حيث من المتوقع أن يبحث مليارا شاب وصبية عن العمل بحلول عام 2030. UNICEF, "UNICEF and young people" (2021).

7. تشير بعض الدراسات إلى أن الجيل زد قد تعنيه بالأكثر قضايا العدالة الاجتماعية والصحة النفسية والتغير المناخي. راجع مثلاً الاستبيان الذي أجراه مركز Pew Research Centre:"What We Know About Gen Z So Far" (2020). إذا صح ذلك، من المحتمل أن يتسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 بمفاقمة العديد من هذه المخاوف

8. إن مناخ الثقة المتغير وما يقابله من حاجة للحفاظ على ثقة المجتمعات المحلية هو أحد أكثر المواضيع ذكراً في الوثائق التي تستشرف المستقبل من إعداد أجهزة الشرطة التي تم تناولها في هذه العمل، وثيقة مثلاً كلية العمل الشرطي في المملكة المتحدة "Policing in England and Wales: Operating Environment 2040"(2020) and ANZPAA's "2020 Annual Trends Analysis" (2020).

9. Australia New Zealand Policing Advisory Agency, "2020 ANZPAA Annual Trends Analysis," (2020).

10. الأمم المتحدة: التنوع البيولوجي آخذ في التدهور بوتيرة أسرع من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. وفي القادم من العقود، من المرجح أن يستمر بالتسارع هذا الاتجاه نحو فقدان التنوع البيولوجي والنظم البيئية، وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن ما بين 200 والفين من الأنواع بصدد الانقراض سنوياً. "UN Report: Nature's Dangerous Decline 'Unprecedented'; Species Extinction Rates 'Accelerating' - United Nations Sustainable Development," (2019).

11. راجع أيضاً: EY, "Megatrends 2020 and beyond," (2020). WEF, "The Global Risks Report 2021," (2021).

12. للاطلاع على مثال لسيناريوهات تتناول مستقبل التعاون في مواجهة الجريمة عبر الوطنية: "The undoing of UNTOC? The future of international cooperation against transnational organized crime," (2021).

13. يعمل تجمّع للمصارف المركزية حالياً بالتعاون مع مصرف التسويات الدولية لدراسة المبادئ الأساسية للعملات الرقمية السيادية. وعلى سبيل المثال، وحتى تاريخه، جرى استخدام اليوان الرقمي، وهو العملة الرقمية الصادرة عن المصرف المركزي الصيني، في معاملات بلغت قيمتها نحو 100 مليارات دولار، وقد قام نحو 140 مليون شخص بتنزيل هذه العملة: Bitcoin.com, "China's Digital Currency Used in Transactions Worth $10 Billion," (2021).

14. World Economic Forum, "The Fourth Industrial Revolution: what it means and how to respond," (2016).

15. في أنحاء كثيرة حول العالم، يتجاوز استثمار القطاع الخاص في منع الجريمة - بما في ذلك شركات الأمن الخاص، وشركات الاستشارات وشركات التكنولوجيا - بأشواط كبيرة الاستثمار من جانب القطاع العام. Deloitte, "Policing 4.0," (2018).

16. على سبيل المثال، زادت طلبات أجهزة إنفاذ القانون بالحصول على معلومات المستخدم - مكالمات هاتفية، رسائل بريد إلكتروني، رسائل نصية، صور، سجل التسوق، طرق مسلوكة وغير ذلك - بأكثر من ثلاثة أضعاف في الولايات المتحدة منذ عام 2015: AP News, "How Big Tech created a data 'treasure trove' for police," (2021).

17. EUROPOL, "Do criminals dream of electric sheep: how technology shapes the future of crime and law enforcement," (2019).

18. راجع مثلاً شركتي IDC and Cellebrite, "Policing 2025: Envisioning a New Framework for Investigations," (2021).

19. الأمثلة تُعد ولا تحصى، لكن على سبيل المثال، فإن بروز الأسواق عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والشبكة المظلمة أدى إلى استغلالها لأغراض التجارة غير المشروعة بكل شيء، بدءاً بالأحياء البرية والمواد غير القانونية، وصولاً إلى الأعضاء البشرية والممتلكات الثقافية والمنتجات المزورة. وباتت بعض الجهات الفاعلة تستخدم الآن العملات الافتراضية ومنصات مصرفية بديلة لغسل مكاسبها غير المشروعة، في حين تلجأ جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية إلى تقنيات ومنصات اتصال جديدة (مشفرة) لكي تتمكن من التواصل والتفاعل سراً. وللحصول على لمحة عامة تبيّن كيف تحوّل الرقمنة الأسواق الإجرامية الحالية، راجع: GITOC, "Transformative Technologies: How digital is changing the landscape of organized crime | Global Initiative," (2020).

20. كما بيّنت الجائحة في أنحاء كثيرة حول العالم، "فعل المزيد" قد يؤدي أحياناً إلى رد فعل عنيف. من هنا، تجدر الإشارة إلى أنه وفي العديد من البلدان، ناشد الرأي العام أجهزة إنفاذ القانون اتخاذ إجراءات أقل وبقدر أدنى من التمويل The Marshall Project, "The System: The Future of Policing," (2020).

21. Deloitte, "Policing 4.0 Deciding the future of policing in the UK," (2018).

22. United Kingdom College of Policing, "Policing in England and Wales: Future Operating Environment 2040," (2020).

23. لمزيد من المعلومات عن عالم 'الميتافيرس' الناشئ حديثاً، راجع: Meta, "Founder's Letter, 2021," (2021). بالنسبة للتبعات على العمل الشرطي: جامعة Liverpool Hope University, "Who is Going to Police the 'Metaverse'?," (2021).

القسم باء - إعادة تصور العمل الشرطي

24. Deloitte, "Policing 4.0 - How 20,000 officers can transform UK policing," (2020).

25. Royal United Services Institute, "Big Data and Policing: An Assessment of Law Enforcement Requirements, Expectations and Priorities," (2021).

26. The Guardian, "LAPD ended predictive policing programs amid public outcry. A new effort shares many of their flaws," (2021).

27. Deloitte, "Smart Policing: Top Five Policing Innovations Shaping the Future," (2018).

28. BBC News, "Inside the controversial US gunshot-detection firm," (2021).

29. على سبيل المثال، يمكن لميزة التعرف إلى الصور أن تساعد الموظفين على اكتشاف الأدلة من الصور أو مقاطع الفيديو لمسرح الجريمة حيث جرى استغلال طفل ما جنسيا: BBC News, "The new weapon in the fight against crime," (2019).

30. عن التزييف العميق والأدلة الجنائية الرقمية: جمعية Society of Police Futurists International, "Deepfakes, Forensic Science, and Police Investigations," (2019).

31. For example: Deloitte, "The Digital Policing Journey: From Concept to Reality," (2015).

32. Kaiser, "Forensic DNA Phenotyping: Predicting human appearance from crime scene material for investigative purposes," (2015). See also Arora, "Future of Forensic and Crime Scene Science Technologies," (2020) and ISHI, "Predictions for the Future of Forensic Science," (2019).

33. New Scientist, "Future forensics: Harnessing the spirit of Sherlock Holmes," (2017).

34. Meier-Augenstein, "Forensic stable isotope signatures: Comparing, geo-locating, detecting linkage," (2019).

35. UN Peacekeeping, "Police as first responders to the global climate crisis," (2019).

36. Luong, "Contributions and Responsibilities of Police Forces in Natural Disasters: A Review of Vietnam's Case Study" (2021).

37. Society of Police Futurists International, "The great reset: Policing in 2030," (2020).

38. Government of Dubai Media Office, "Dubai Police inaugurates Five Smart Police Stations in 2020," (2020).

39. شرعت الشرطة في كوريا الجنوبية بالفعل باستخدام إحدى المنصات على الميتافيرس وشخصيات رمزية لها لباسها الخاص بهدف مناقشة السياسات المتعلقة بالسلامة العامة في المدارس: The Korea Bizwire, "Teenagers Meet with Police Officers on Metaverse to Discuss Public Safety Policies," (2021).

40. Deloitte, "Policing 4.0," (2018).

41. المرجع نفسه

القسم جيم - اعتبارات للتأهب في المستقبل

42. مجموعة الخيارات في هذا القسم مستوحاة من شركة Deloitte, "Policing 4.0 - How 20,000 officers can transform UK policing," (2020).

43. بحث جرى عرضه خلال الدورة التاسعة لشبكة STRATalks لاستشراف المستقبل (28 تشرين الأول/أكتوبر 2021). وأكّد المشاركون صحة هذه النتائج، حيث أشار 75 بالمئة منهم خلال الجلسة إلى أن التحول الرقمي في الجهاز الذي ينتمون إليه يجري بطريقة مجزأة وظرفية.

44. PwC, "Policing in a networked world," (2018).

45. Johnson, A. and Michael Vaughn, "Decoupling and Police Organizational Structure: Administrative Theory & Praxis," (2016).

46. Vancouver Police Department and University of British Columbia, "Green Policing," (2018).

47. For instance, The Dubai Police has committed to making its police force carbon neutral: UNFCCC, "Zero Carbon Police Force," (2017).

48. Police Executive Research Forum, "The Changing Nature of Crime and Criminal Investigations," (2018).

49. Deloitte, "Reimagining law enforcement of the future," (2021).

50. يُعد النقص العالمي في المواهب كأحد أبرز المخاطر الناشئة التي تواجه المنظمات، وذلك وفقا لدراسة استقصائية أجرتها مؤسسة Gartner: "Gartner Survey Shows Global Talent Shortage Is Now the Top Emerging Risk Facing Organizations" (2019). للاطلاع على مناقشة بشأن تبعات النقص في المواهب على أجهزة إنفاذ القانون، راجع النشرة عن مستقبل العمل الشرطي الصادرة عن الإنتربول (آذار/مارس 2021).

51. Accenture, "Reimagining the Police Workforce: Future vision," (2018).

52. Deloitte, "Policing 4.0," (2018).

53. على سبيل المثال لا الحصر، "جنّدت" الشرطة في نيوزيلندا مساعدة افتراضية تعمل بالذكاء الاصطناعي وكأنها إنسان حقيقي وتُدعى إيلا: NZ Herald, "Meet Ella: New Zealand Police unveil first artificial intelligence officer," (2020).

54. IACP, "University Perspective: The Policing Function in 2050," (2006).

55. PwC, "The Police Force of Tomorrow – Agile and Tech-Savvy," (2018).

56. Hernandez-Khan, Jennifer, "Preparation of Current and Future Law Enforcement Officers in an Academic Setting: A Case Study," (2019).

57. Deloitte, "Policing 4.0 - How 20,000 officers can transform UK policing," (2020).

58. PwC, "India's new age of policing to improve women's safety," (2019).

59. Blumberg, Schlosser, Papazoglou, Creighton and Kaye, "New Directions in Police Academy Training: A Call to Action," (2019).

60. Police Executive Research Forum, "The Changing Nature of Crime and Criminal Investigations," (2018).

61. الأفكار المتبصرة بشأن التعلم الرقمي مستمدة من تحليل لاستشراف المستقبل أجراه مختبر البحوث الاستشرافية لدى الإنتربول في شهر تموز/يوليو 2021، ومن جلسة مركزة على الاستشراف شارك فيها عاملون مخضرمون في مجال المستقبليات وخبراء مشهورون في مجال التعلم الرقمي.

62. McKinnon, "Exoskeleton Technology's Impact on Policing," (2017). بلغت قيمة سوق الهياكل الخارجية 392 مليون دولار في عام 2020، ومن المتوقع أن تنمو إلى 6.8 مليار دولار من حيث الإيرادات العالمية، وذلك وفقاً لتقييم أجرته شركة ABI Research, "Exoskeletons in 2020: A Technology Still Finding Its Feet," (2020).

63. Police LIFE (Victoria Police), "2050 policing: an imagining," (2020).

64. على سبيل المثال، يمكن لموظف يواجه موقفاً غير مألوف أن يستخدم نظارات الواقع المعزّز للاطلاع على المعلومات ذات الصلة بشأن الاتصالات السابقة من هذا العنوان أو للاطلاع على سجله الإجرامي الحديث: Deloitte, "Smart Policing: Top Five Policing Innovations Shaping the Future," (2020).

65. Police LIFE (Victoria Police), "2050 policing; an imagining," (2020).

66. Fritsvold, "12 Police Technologies That Are Transforming Law Enforcement," (2020).

67. Legal Reader, ""Smart" Gun Holsters: What's the Point? - Legal Reader," (2017).

68. للاطلاع على نقاش مفيد بشأن التكنولوجيات القابلة للارتداء بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون، راجع RAND, "Wearable Sensor Technology and Potential Uses Within Law Enforcement," (2020).

69. Carew, French and Morgan, "3D forensic science: A new field integrating 3D imaging and 3D printing in crime reconstruction," (2021).

70. على سبيل المثال، من المعروف أن قوات الشرطة في الصين وألمانيا والهند والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة تستخدم الطائرات المسيّرة.

71. Enemark, "Armed Drones and Ethical Policing: Risk, Perception, and the Tele-Present Officer," (2021).

72. Brookings, "Autonomous vehicles could improve policing, public safety, and much more," (2020).

73. Police Chief Magazine, "Implications of Self-Driving Vehicles," (2018).

القسم دال - التبعات بالنسبة للتعاون الشرطي الدولي

74. العديد من الآراء المتبصرة الواردة في هذا القسم مستمدة من الوثائق الداخلية، ومنها: "التعاون الشرطي الدولي بعد كوفيد-19" (2020)، وهي وثيقة من إعداد الإنتربول. وقد تم إعداد وثيقة المناقشة المسهبة هذه بالتعاون مع شبكة STRATalks لاستشراف المستقبل في الإنتربول، وتضمنت أربعة سيناريوهات لمستقبل التعاون الشرطي.

التذييل 1: وجهات نظر عالمية عن مستقبل العمل الشرطي

يسعى مركز الابتكار في الإنتربول إلى إعداد قائمة بوجهات النظر العالمية عن مستقبل العمل الشرطي. وسيتم بانتظام تحديث القائمة أدناه التي ترد فيها أعمال مختارة من إعداد أجهزة إنفاذ القانون والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأوساط الاكاديمية. وفي حال كنتم أنتم أو الجهاز الذي تنتمون إليه قد واظبتم على إعداد أو كنتم على معرفة بأي وثائق استراتيجية أو رؤى أو سيناريوهات أو غيرها من التقارير بشأن مستقبل العمل الشرطي، فيرجى منكم أن تشاركونا إسهاماتكم عبر البريد الإلكتروني على العنوان: FFL@interpol.int

(1) وجهات نظر من أجهزة إنفاذ قانون وطنية

البلد	الجهاز	التاريخ	العنوان	شرح
أستراليا	شرطة فيكتوريا	[2020]	2050 policing; an imagining	
	كلية الأمن الوطني وجامعة أستراليا الوطنية	[2019]	"Trusted, ethical, fast-moving and effective: the AFP investigative team of 2030"	
	كلية الأمن الوطني وجامعة أستراليا الوطنية	[2018]	"Scenarios for 2030 report"	4 احتمالات للمستقبل: • #Techsplosion - إقبال لا مثيل له على التكنولوجيا • ثورة في تفويض الصلاحيات - الانتقال من المؤسسات الكبيرة إلى أجهزة مجتمعية • Wikigov - حيث يقوم الناس بتشكيل السياسات مباشرة من خلال منصات على الإنترنت • (انعدام) النظام العالمي الجديد - حيث تدفع بنا الاضطرابات العالمية إلى الانغلاق على ذاتنا
الجمهورية التشيكية	شرطة الجمهورية التشيكية		Conception of the Development of the Police until 2027	
هولندا	المجلس العلمي للسياسات الحكومية Wetenschappelijke) Raad voor het Regeringsbeleid, (WRR	[2021]	"Politiefunctie in een veranderende omgeving"	توصيات بتخصيص الانتباه بانتظام إلى البنية التنظيمية للوظائف الشرطية، والتركيز في هذا الصدد بشكل خاص على الأثر الناجم عن الخصخصة والرقمنة.
	مديرية الاستراتيجية والابتكار - الشرطة الهولندية	[2021]	Veiligheid, vertrouwen & verbinding - Strategische agenda politie 2021-2025	شرح مفصل للأنشطة والطموحات المتعلقة بجدول الأعمال الاستراتيجي للفترة 2021-2025، ومن إحدى ركائزه العلاقة بالمجتمع والناس. وتشمل الطموحات اعتماد بنية تنظيمية مناسبة والتحلي بالشفافية وتشكيل ائتلافات أمنية جديدة وبناء الشبكات وتبنّي استخبارات وتكنولوجيات متطورة.
المملكة المتحدة	كلية الشرطة	[2020]	"Policing in England and Wales Future Operating Environment 2040"	ربعة سيناريوهات محتملة للعمل الشرطي في الإطار البيئي حتى عام 2040: وصلات هشة ("نمو مستمر")، صندوق باندورا ("انهيار مجتمعي")، إعادة الضبط الخضراء ("مجتمع محافظ")، المرآة السوداء ("التحول")
	المجلس الوطني لرؤساء الشرطة	[2016]	"Policing Vision 2025"	ستستمر صلة الوصل بين الفئات السكانية الشرطية في تشكيل حجر أساس العمل الشرطي في بريطانيا. وستساعد القدرات المتخصصة والقوى العاملة الجذابة والمرنة والعمل الشرطي الرقمي في التصدي لأنواع الجرائم الراهنة والناشئة.

(2) وجهات نظر جهات دولية من غير أجهزة إنفاذ القانون

الكيان	التاريخ	العنوان	شرح
Accenture	[2018]	Reimagining the police workforce: Future vision	
	[2018]	The connected officer in an age of disruption	
Cellebrite وIDC	[2021]	"Policing 2025: Envisioning a New Framework for Investigations"	
Deloitte	[2021]	Reimagining law enforcement of the future	
	[2020]	Policing 4.0: How 20,000 officers can transform UK policing	
	[2018]	"Policing 4.0 Deciding the future of policing in the UK"	
المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	[2021]	The undoing of UNTOC? The future of international cooperation against transnational organized crime	
سهيل عناية الله	[2013]	The Futures of policing: going beyond the thin blue line	
McKinsey	[2017]	Policing – a vision for 2025	
PwC [2018]	[2018]	Policing in a networked world	
منتدى مسؤولي الشرطة للبحوث	[2018]	The Changing Nature of Crime and Criminal Investigations	
مؤسسة راند، منتدى مسؤولي الشرطة للبحوث، معهد RTI International، جامعة دنفر	[2015]	"Visions of Law Enforcement Technology in the period 2024-2034: report of the LE Futuring workshop"	
جمعية Society of Police Futurists International	[2020]	The great reset: Policing in 2030	
شافر وآخرون	[2012]	The Future of Policing: A Practical Guide for Police Managers and Leaders	
مؤسسة الشرطة الوطنية (الولايات المتحدة)	[2019]	Planning for the Future: A Primer for Police Leaders on Futures Thinking	
مؤسسة الشرطة (المملكة المتحدة)	[2018]	Building a police workforce for the future	